الجمهوريــة الجزائـريــة الديمقـراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة ابــن خلـدون – تيارت –

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

- **يحياوي إلهام**
- **بن هبرة بشرى**

تحت عنوان:

دور البنوك الاسلامية في تحقيق الأمن الغذائي

دراسة حالة: البنك الراجحي السعودي والبنك الاسلامي الأردني نموذجا

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بن حليمة هوارية	أستاذة محاضر-أ-	رئيسا
د. معسكري سمرة	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا و مقررا
د. بلجيلالي فتيحة	أستاذ ة التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" (سورة هود الآية88)

الحمد والشكر العظيم لله العلي القدير على كرمه وعظيم منته، الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل البحثي المتواضع، ونسأله السداد وأن يجعله علماً نافعاً.

من هذا المنطلق، يسعدنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة "**معسكري سمرة**" لتفضلها بقبول الإشراف على إعداد المذكرة، وإرشادنا ومنحنا جزء من خبرتها القيمة، وعلى كل ما قدمته لنا من دعم علمي ومعنوي كان له الأثر العظيم لنا.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذتين "بلجيلالي فتيحة" و "بن حليمة هوارية" على قبولهما المشاركة في لجنة المناقشة والتحكيم، وتقديم الملاحظات التي من شأنها تطوير هذا البحث وتحسينه.

كما نتوجه بالشكر وفائق التقدير إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة ابن خلدون.

هذا البحث ما هو إلا جهد بشري يعتريه الخطأ والسهو، فما وافقه من صواب فهو من فضل الله وتوفيقه وتوجيهات الأستاذة المشرفة، وما خالف الصواب فهو من أنفسنا.

وآخر دعوانا ان الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والتسليم.

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد الله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

إلى كل من كلّل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإسرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبداً من بذل الغالي والنفيس

أبــي

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الانسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا

أمــي

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع أرتوي منها إلى خيرت أيامي وصفوتها اخوتي

سفيان. أحمد. مليكة

إلى عزيزتي الغالية **إنصاف**

إلى من تمنيت إن تشهد يوم تخرجي جدتي "رحمة الله عليها "

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق لصديقاتي الوفيات

ورفيقات دربي

إلهام .نجاة .كريمة

ها انا ايوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

بشرى

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي:

إلى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بحلم وانتهت بنجاح

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة سندي وقوتي

"أبي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة إلى من احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي

"أمي الغالية"

إلى من ساندوني بكل حب وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب ادامكم الله ضلعا ثابتا لي إخوتي **"محمد -إيمان "**

إلى الحبيبة أختي الغالية **نجاة** وفقك الله

إلى صديقات الرحلة والنجاح إلى من وقفوا بجانبي كلما أوشكت أن اتعثر إلى رفيقات الدرب **"بشرى -كريمة "**

ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله فالحمد لله على ما وهبني إياه وأن يعينني أينما كنت، فمن قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت به.

الهام

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع دور البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة على كل من بنك الراجحي في المملكة العربية السعودية والبنك الإسلامي الأردني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة هذه البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية والغذائية، من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي مثل السلم، المضاربة، المشاركة، والإجارة.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، مع الاستعانة بالتقارير السنوية، كأدوات لجمع البيانات وتحليلها.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في دعم الأمن الغذائي من خلال تمويل مختلف مراحل الإنتاج الزراعي، غير أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المطلوب بسبب مجموعة من التحديات كقلة التوعية، والمخاطر المرتبطة بالقطاع الزراعي، إضافة إلى قلة المنتجات التمويلية الموجهة لهذا المجال.

وفي الأخير، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تطوير أدوات التمويل الزراعي، وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية، وتقديم تسهيلات للفلاحين والمستثمرين في المجال الغذائي.

كلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية، البنك الراجحي السعودي، البنك الاسلامي الأردني.

Abstract

This study addresses the issue of the role of Islamic banks in achieving food security, through a field on both Al Rajhi Bank in the Kingdom of Saudi Arabia and the Jordan Islamic Bank, during the period extending from 2010 to 2023. This study aims to identify the extent to which these banks contribute to financing agricultural and food projects, through the use of Islamic financing formulas such as Salam, Mudaraba, Musharaka, and Ijara.

In this study, a descriptive and analytical approach was used, in addition to the case study method, with the use of annual reports, as data collection and analysis tools.

The study concluded that Islamic banks can play an important role in supporting food security by financing various stages of agricultural production, but this role is still below the required level due to a group of challenges such as lack of awareness, risks associated with the agricultural sector, in addition to the lack of financing products directed to this field.

Finally, the study recommended the need to strengthen the role of Islamic banks in achieving food security, by developing agricultural financing tools, improving coordination with concerned authorities, and providing facilities to farmers and investors in the food field.

Keywords: food security, Islamic finance, Islamic banks, Al Rajhi Saudi Bank, Jordan Islamic Bank.

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة .....أ

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن الغذائي والبنوك الإسلامية

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 3

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأشكاله 3

المطلب الثاني: محددات الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه 5

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي 11

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية 16

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها 16

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية 21

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.....24

المطلب الرابع: العلاقة بين الأمن الغذائي والبنوك الإسلامية.....35

خلاصة الفصل 39

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لبنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني

تمهيد 41

المبحث الأول: نظرة عامة عن بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني.....42

المطلب الأول: تقديم بنك الراجحي السعودي 42

المطلب الثاني: تقديم البنك الإسلامي الأردني 47

المبحث الثاني: تحليل تجربتي بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني 55

المطلب الأول: تمويل البنوك الإسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي.....55

المطلب الثاني: مقارنة بين البنكين محل الدراسة (بنك الراجحي السعودي، البنك الإسلامي الأردني).....64

خلاصة الفصل 69

خاتمة 71

قائمة المصادر والمراجع.....78

الملاحق.....86

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01-01)	تطور البنوك الإسلامية عبر العالم	18
الجدول رقم (02-01)	الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية	20
الجدول رقم (01-02)	فروع البنك الإسلامي الاردني	49
الجدول رقم (02-02)	تمويلات بنك الراجحي لقطاع الزراعة خلال الفترة (2010-2023)	55
الجدول رقم (03-02)	تمويلات البنك الإسلامي الأردني لقطاع الزراعة خلال الفترة (2010-2023)	59
الجدول رقم (04-02)	مقارنة بين البنكين محل الدراسة في مجال تمويل القطاع الزراعي	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (01-01)	أنواع صيغ التمويل الإسلامي	35
الشكل (02-01)	التطور الإجمالي ونسب التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي من طرف البنك الراجحي خلال الفترة (2010-2023)	56
الشكل (02-02)	التطور الإجمالي ونسب التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي من طرف البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2010-2023)	60
الشكل (02-03)	مقارنة بين تمويلات البنكيين الراجحي والأردني بالدولار الامريكي	65

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق (01)	التقرير السنوي للبنك الراجحي	86
الملحق (02)	القوائم المالية للبنك الراجحي	87
الملحق (03)	التقرير السنوي للبنك الاسلامي الأردني	88
الملحق (04)	القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني	89

مقدمة

يعد الغذاء من المحاور الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات، إذ يُمثل أحد أهم مقومات البقاء والوجود الإنساني، فالإنسان في مختلف مراحل حياته يحتاج إلى الغذاء كحاجة بيولوجية أساسية تضمن له البقاء، وتُسهم في تحقيق التوازن الجسدي والنفسي له، ومع تطور المجتمعات البشرية وتعقّد أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد الغذاء مجرد حاجة فردية بل أصبح قضية مركزية ترتبط بالأمن القومي، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والتنمية المستدامة.

وفي ظل التحولات العالمية العميقة والمتسارعة، أصبحت مشكلة الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الدول، لا سيما النامية منها، نتيجة ما تعانيه من محدودية في الموارد الطبيعية، وضعف البنى التحتية، والاعتماد المتزايد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية. وقد كشفت الأزمات العالمية المتلاحقة، مثل جائحة كورونا، والحروب، والتغيرات المناخية، عن هشاشة المنظومات الغذائية في العديد من الدول، الأمر الذي زاد من حدة القلق بشأن استمرارية توفر الغذاء وجودته، وضرورة إيجاد حلول مستدامة تضمن الأمن الغذائي على المدى البعيد.

انطلاقًا من هذا الواقع، أصبح تحقيق الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه الحكومات والمنظمات الدولية، باعتباره ركيزة أساسية لبناء مجتمعات قوية ومستقرة. وتحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطوير القطاع الزراعي، بوصفه المصدر الأول لإنتاج الغذاء. فالزراعة ليست فقط نشاطًا اقتصاديًا بل هي الأساس التي تبنى عليه سياسات الأمن الغذائي في مختلف البلدان.

غير أن هذا القطاع يعاني من تحديات هيكلية مزمنة من أبرزها ضعف التمويل، وغياب التخطيط الاستراتيجي، ونقص الاستثمارات، والتأثر الكبير بالتقلبات المناخية. وقد أثبتت التجارب أن أدوات التمويل التقليدية غير كافية لتلبية احتياجات الفلاحين والمستثمرين الزراعيين، خصوصًا في المناطق الريفية والفقيرة، حيث تفتقر هذه الفئات إلى الضمانات والقدرات المالية التي تؤهلها للحصول على تمويل مصرفي من البنوك التقليدية..

وفي هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي كبديل واعد وأكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الزراعي، لما يتميز به من مبادئ تقوم على تقاسم المخاطر، وتحقيق العدالة، والتكافل الاجتماعي. فالبنوك الإسلامية تعتمد على صيغ تمويل واقعية ترتبط بالإنتاج الفعلي، مثل السلم، والمزارعة، والمساقاة، والمضاربة، والمرابحة، والإجارة، وهي أدوات توفر حلولًا مرنة تتناسب مع خصوصية القطاع الزراعي..

وبناءً على ذلك، فإن البنوك الإسلامية تُعدّ شريكًا استراتيجيًا في دعم الأمن الغذائي، من خلال دورها في تمويل الأنشطة الزراعية، وتمكين المنتجين، وتنمية سلاسل القيمة، وتعزيز التنمية الريفية، والحد من الفقر والبطالة. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل سعي الدول العربية والإسلامية إلى تعزيز استقلالها الغذائي وتقليل تبعيتها للأسواق العالمية.

ورغم بعض النجاحات التي تحققت في هذا المجال، إلا أن مساهمة التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي لا تزال محدودة، ولا ترقى إلى مستوى التحديات القائمة. وهو ما يدعو إلى دراسة معمقة لتقييم فعالية هذا النوع من التمويل، وتحديد العوائق التي تعترض طريقه، واكتشاف السبل الكفيلة لتفعيله وتوسيعه، بما يسهم في تحقيق أمن غذائي مستدام على المستويين الوطني والعالمي.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تظهر معالم اشكالية دراستنا كالتالي:

ما مدى مساهمة البنوك الاسلامية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن طرحها كالتالي:

- ما العلاقة بين الأمن الغذائي والبنوك الإسلامية؟
- ماهي أهم صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن أن تدعم الأمن الغذائي؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

– تساهم البنوك الإسلامية في دعم الأمن الغذائي من خلال توجيه تمويلاتها نحو المشاريع الزراعية والإنتاج الغذائي بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية:

– صيغ السلم والمزارعة والمساقاة من أبرز الصيغ لدعم الإنتاج الزراعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

– فهم مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده في السياق الاقتصادي والاجتماعي.

– دراسة وتحليل صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها البنوك الإسلامية وتقييم دورها في القطاع الزراعي.

– اكتشاف دور البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع القطاع الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي.

– دراسة دور البنكين الإسلاميين الراجحي والأردني في تمويل القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

– تحديد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج المحلي وتمويل مشروعات ذات الصلة بالقطاع الغذائي والمساهمة في تعزيز قدرة الدول على توفير احتياجاتها الأساسية من الغذاء، بما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحد من التبعية الخارجية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- أهمية الأمن الغذائي كقضية إستراتيجية.
- تزايد الحاجة للتمويل الزراعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- زيادة الإقبال على البنوك الإسلامية والابتعاد عن البنوك التقليدية.
- قلة الدراسات في هذا المجال.
- الرغبة في إبراز الدور التنموي للبنوك الإسلامية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: ويمثل الفترة الممتدة من (2010-2023)

الحدود المكانية: ويمثل البنكين اللذان تمت على مستواهما الدراسة، وهما البنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار فرضيات البحث اتبعنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي والتحليلي: اتبعنا المنهج الوصفي قصد الحصول على مفاهيم عامة عن الأمن الغذائي والبنوك الإسلامية لإعطاء صورة واضحة على موضوع دراستنا.

كما استعنا بالمنهج التحليلي والمقارن لتحليل مدى مساهمة البنوك الإسلامية (بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني) في تحقيق الأمن الغذائي.

صعوبات الدراسة:

بغض النظر عن المجهودات المبذولة في إعداد هذه المذكرة، إلا أن هناك صعوبات واجهناها أثناء انجاز هذا البحث وهي كالتالي:

- عدم توفر المعلومات الكافية.
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك الإسلامية.
- افتقار قطاع الزراعة إلى بيانات وإحصائيات دقيقة.
- قلة المراجع.

الدراسات السابقة:

لقد تمكنا من حصر أهم الدراسات السابقة في موضوع البحث وهي:

الدراسة الأولى:

1- صليحة كانم، حمزة مقاتل، **أطروحة دكتورة بعنوان البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، حالة بنك الراجحي خلال الفترة** (2002-2022)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة البنوك الإسلامية في دعم وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002-2022) وذلك من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتوافقة مع الشريعة ،وتوصلت هذه الدراسة إلا أن الأمن الغذائي ضرورة ملحة وهدف استراتيجي تعمل مختلف الحكومات والدول على تحقيقه .ولكن رغم ضخامة بنك الراجحي وتمتعه بملاءة مالية جيدة إلا أنه لم يمنح القطاع الزراعي السعودي التمويلات الكفيلة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام الذي أصبح على رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مختلف الدول العالمية لتحقيقه.

الدراسة الثانية:

2- بشيش حنان، غريب صباح، **مذكرة ماستر بعنوان دور المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في الواقع العملي، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن المصارف الإسلامية لم تعطي اهتماما كبيرا لتمويل القطاع الزراعي حيث لم تتجاوز نسبة تمويلها للمشاريع الزراعية 3%في المتوسط في حين يتجاوز تمويلها للقطاع التجاري والصناعي 43%في المتوسط والسبب الذي أعاقها في تمويل هذا القطاع هو تخبطها في عدة مشاكل تتمثل في مخاطر صيغ التمويل المعتمدة وأخرى تفرضها طبيعة عمل المصارف الإسلامية بحد ذاتها.

الدراسة الثالثة:

3- العرابي مصطفى، طروبيا ندير، **مجلة بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان نموذجاً**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم صيغ التمويل الزراعي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ووقوفها على تجربة البنوك الإسلامية السودانية في تمويل القطاع الزراعي وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة كالتالي:

صيغة المرابحة هي الأكثر استخداماً في التمويل الزراعي في السودان بمتوسط 50%من حجم التمويل فحين صيغة السلم تشكل فقط 2%من إجمالي التمويل، ولا وجود لبقية صيغ التمويل الأخرى.

يعتبر النشاط الزراعي القطاع الأساسي في السودان لأسباب كثيرة منها مساحة البلد وخصوبة أراضيها وتوفر اليد العاملة البسيطة وارتباطها بالأرض ووفرة الموارد المائية والثروة الحيوانية.

مكانة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع الأمن الغذائي ودور البنوك الإسلامية وصيغ التمويل التي تعتمدها في دعم القطاع الزراعي، غير أن ما يميز هذه الدراسة هو نطاقها الجغرافي إذ ركزت على حالتين تطبيقيتين لبنكين إسلاميين هما: بنك الراجحي في المملكة العربية السعودية والبنك الإسلامي الأردني.كما انفردت بطابعها المقارن والتحليلي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، مما منحها مزيداً من العمق والواقعية، وأسهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

هيكل الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة من خلال فصلين رئيسيين وهما كالآتي:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة بحيث تطرقنا فيه إلى كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية والأمن الغذائي والذي يتضمن مبحثين هما:

ماهية الأمن الغذائي وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطالب وهي:

- مفهوم الأمن الغذائي وأشكاله.
- محددات الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.
- أبعاد الأمن الغذائي.

ماهية البنوك الإسلامية وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطالب وهي:

- مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها.
- خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.
- صيغ التمويل الاسلامي
- العلاقة بين البنوك الإسلامية والأمن الغذائي.

الفصل الثاني: ويمثل الفصل التطبيقي للدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى دراسة حالة بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني من خلال دورهما في تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة (2010–2023) ويتضمن مبحثين وهما:

- نظرة عامة عن بنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني.
- تحليل تجربتي بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني.

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن الغذائي والبنوك الإسلامية

تمهيد:

يُعد الأمن الغذائي من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تشغل اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية في العصر الحديث، نظراً لما يرتبط به من أبعاد اقتصادية، اجتماعية، صحية وحتى سياسية. لقد أصبح من المؤكد أن وفرة الغذاء وسهولة الوصول إليه واستقراره عبر الزمن لا تُعدّ فقط مؤشرات على الرفاه الاقتصادي، بل تمثل كذلك عاملًا حاسمًا في استقرار الدول وتنميتها.

كما تعد البنوك من الركائز الأساسية في الاقتصاد، لما لها من تأثير محوري في تنشيط النظام المالي ودفع عجلة التنمية. وفي هذا الإطار برزت البنوك الإسلامية كمؤسسات مصرفية حديثة النشأة، ظهرت استجابة لحاجات المجتمعات الإسلامية إلى نماذج مالية تتوافق مع أحكام الشريعة، وقد استطاعت هذه البنوك أن تثبت وجودها في بيئة مصرفية تقليدية، حيث قدمت بديلاً شرعياً يتسم بالعدالة والشفافية مما جعلها تحظى بقبول واسع لدى فئات متعددة من المتعاملين.

ويكمن الربط الجوهري بين البنوك الإسلامية والأمن الغذائي في كون هذه البنوك لا تقتصر على تحقيق الربحية، بل تحمل بُعداً اجتماعياً وتنموياً واضحاً، حيث تسعى إلى تمويل المشاريع التي تستهدف تعزيز وفرة الغذاء وجودته وتوزيعه، وتشجيع الاستثمار في سلاسل الإمداد الغذائي المستدامة، بما يُعزز الاكتفاء الذاتي ويقلل الاعتماد على الخارج، ويُدعم صمود الدول في وجه الأزمات الغذائية العالمية.

وعلى ضوء ما سبق قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المبحث الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

تعد مشكلة الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية لبناء مجتمع قوي ومستدام، حيث يمثل ضمان الوصول إلى الغذاء الكافي والآمن والمغذي لجميع الأفراد في أي وقت حقا أساسيا، انها ليست مجرد مسالة اقتصادية أو سياسية، بل هي حق انساني يسهم في تحسين جودة الحياة، انه صمام أمان للبشرية وأساس نهضتها ورهانها الأكبر نحو المستقبل، حيث ينعم الجميع بكرامة العيش وحيوية النمو.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأشكاله

تعد تعاريف الأمن الغذائي متعددة ومتنوعة وذلك نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول هذا المصطلح، ولتحقيق الامن الغذائي يجب توفير ما يحتاجه الأفراد من منتجات غذائية ولتحقيق هذا التوفير ينبغي التعاون مع الدول الأخرى أو الاعتماد على الدولة نفسها، وفيما يلي سنعرض مفهوم الأمن الغذائي وأشكاله.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء خلال عقد الستينات منذ ذلك الوقت، سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيقه وعليه فقد تعددت تعريفات الأمن الغذائي حسب الجهة المعرفة له ومنها ما يلي:

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول مادياً، واجتماعياً، واقتصادياً على غذاء كاف وسليم ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية. (بلموشي، 2010 ،الصفحة 102)

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية AOAD فتعرف الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي. وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية. (بلموشي، 2010 ،الصفحة 102)

في حين اعتبرت منظمة الصحة العالمية Who أن الأمن الغذائي يتحقق في كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا وصحيا وملائما للاستهلاك، فسلامة الغذاء تمر بكل المراحل بداية من الإنتاج الزراعي وحتى الاستهلاك النهائي" (محمد و نور الهدى حفصاوي، 2023 ، الصفحة 170)

ليعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه "إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم" (ناصر، 2005،الصفحة12.11)

أما تعريف الأمن الغذائي وفق الشريعة الإسلامية عرفه الفقهاء بأنه "ضمان تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن (البياتي، 2011 ، صفحة 84)

واستناداً لما سبق يعرف الأمن الغذائي على أنه "القدرة على الحصول على كميات كافية من الغذاء الصحي والآمن الذي يلبي احتياجات الأفراد الغذائية الأساسية، مما يساهم في ضمان صحتهم العامة وقدرتهم على ممارسة حياة نشطة وصحية.

الفرع الثاني: أشكال الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي لابد من توفير ما يحتاجه الأفراد من منتجات غذائية وحتى يكون هذا التوفير يجب أن يتم التعاون مع الدول الأخرى أو بالاعتماد على الدولة نفسها، وينقسم الأمن الغذائي إلى مجموعة من الأنواع نذكر منها:

1- **الأمن الغذائي المطلق:** "الاكتفاء الذاتي" ويعني إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتضادة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي لها1 أي أن الدولة تسد حاجياتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء إلى الاستيراد لا وبل تنتج ما يفيض عن حاجياتها، حيث يتم تصدير الفائض إلى الخارج وهذه الدولة أو مجموعة من الدول المتضادة تكون صادراتها تفوق واردتها وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف بالأمن الغذائي الذاتي. (عباس، 2011 ، الصفحة84)

2- **الأمن الغذائي النسبي:** ويقصد به أساس توفير المواد اللاّزمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى وبالتالي مفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين (غربي، 2010، الصفحة 53)

3- الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري: إذا كان بلد ما يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90% مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا مما يعني أن الدولة تملك جزء صغير جدا من مكون المادة وتستورد أكثر مما تملك أي أن معظم المواد المكونة مستوردة وهذا يعني أنها تظهر ما تملك فقط ولا تظهر ما تستورد وبالتالي فهي لا تعبر عن الواقع الصحيح وهذا ما يعني بالأمن الغذائي الظاهري.

4 - **الأمن الغذائي المستدام:** إن الأمن الغذائي المستدام هو توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية في الحصول على نفس المستوى أو أحسن من الغذاء، أي انه عبارة عن ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوما، وبالتالي يجب النظر للأمن الغذائي المستدام على انه عبارة عن موقف ديناميكي يعكس العلاقة بين السكان المتزايدين واحتياجاتهم من الغذاء (خرناجي و يوسف بركان، 2016،الصفحة 7)

إن التحدي الذي يواجه صانع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة. (بكدي و رابح حمدي، 2016 ، الصفحة 41)

المطلب الثاني: محددات الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه

يعد الأمن الغذائي من الموضوعات المعقدة التي تتأثر بعدد من المحددات الأساسية التي تحدد قدرة الدول على ضمان توفير الغذاء بشكل مستدام وآمن لجميع أفراد المجتمع. ولتقيم الوضع الغذائي في أي دولة من الضروري أن توجد مؤشرات تعكس الواقع الفعلي لهذه

القدرة، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتوضيح محددات الأمن الغذائي أولا والمؤشرات التي تستخدم لقياسه ثانيا.

الفرع الأول: محددات الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هدف سامي تسعى إليه كل الدول لبلوغه، وذلك بالوصول للإنتاج الذي يضمن الوفرة، واستقرار الأسعار في مستوى يسمح للمواطن تلبية حاجياته الغذائية الأساسية، وذلك لأن الأمن الغذائي يعبر عنه بكونه كل الظروف والمعايير الضرورة اللاّزمة خلال عملية الإنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي وهذا حسب ما جاءت به المنظمة العالمية للصحة. (السلام، 1988،الصفحة82)

وعليه يمكن عرض محددات الأمن الغذائي فيما يلي:

1- وفرة السلع الغذائية:

التوريد بما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما انه شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء للأفراد بمعنى غذاء كافي وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي. (مكيد و فريدة بن عياد، 2010 ،صفحة 02)

وهذا يعد بمثابة تجسيد للمرحلة الأولى من مراحل تحقيق الأمن الغذائي المتمثلة في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكمية لان الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، لذلك يجب النظر إلى كمية الغذاء بقدر ما يجب توفير السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية. (بلقاسم و عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي، 2009،الصفحة4) .

2- وجود السلع في السوق بشكل دائم

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك

3- أسعار السلع في متناول المواطنين:

تعد الأسعار عاملا أساسيا لا يجب إهماله فالوفرة لا تعني أن الغذاء متاح للجميع، ما لم يكن السعر يتناسب مع قدرات الإنسان المادية، وهذا ما دفع إلى التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المادة الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات والإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي. (بلقاسم و عرعور مليكة، مرجع سابق)

ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الاول من خلال دخل أسعار الغذاء وقدرة الأسر والافراد على تلقي الدعم الاجتماعي. (مكيد و فريدة بن عياد، 2010 ،صفحة 02)

4- سلامة الغذاء:

إن الاهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين. (الجريسي، 2008 ، الصفحة 42)

5- استعمال الغذاء:

ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة.

6- احترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل:

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجته. (بكدي و رابح حمدي، 2016 ، الصفحة 41)

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة تم تحديد مؤشرات لقياسه ومن بينها المؤشر الذي يصدر من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية، ويعرف بالمؤشر العام للأمن الغذائي العالمي وإضافة الى هذا المؤشر توجد مؤشرات أخرى تستعمل في قياس مستوى الأمن الغذائي وتشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها مستوى الإنتاج المتاح من الغذاء والاحتياجات الغذائية اليومية، نصيب الفرد من الدخل الوطني، مؤشر ميزانية الأسرة، القدرة الشرائية ومستوى الأسعار وسنفصل أبرزها فيما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة، والصناعة ،حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج كما يعرف بكونه القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة.

كما يعرف أيضا بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة وتطلق أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النهائية.

ومن بين الطرق المستعملة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي أكثر استعمالا ويتم استخدمها بحساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة وتعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي فالمتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين فانخفاض الناتج مثلا ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

2- **الناتج المحلي الزراعي:**

تسعى الدول من خلال السياسات الزراعية المختلفة لرفع ناتجها المحلي الزراعي، من خلال اعتمادها بالدرجة الأولى على إمكانيتها ومواردها المتاحة، فزيادة الناتج الزراعي المحلي يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي ،فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا .

3- **متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:**

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء =الاستهلاك الكلي من الغذاء /عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغداء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من

الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

4- القدرة على إنتاج الغذاء محليا:

تعتبر القدرة على إنتاج الغذاء محليا من أكثر المؤشرات التي ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائي، هناك اختلاف في تصورات الذين تناولوا موضوع الأمن الغذائي من منظور أن كفاية معظم احتياجات الدولة من الغذاء يتم إنتاجه محليا واعتباره أفضل السبل للأمن الغذائي، ويرى أصحاب هذا الرأي بأنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاستيراد وذلك للأسباب التالية:

- إن هذه الدول تعاني من عجز في احتياطاتها من النقد الأجنبي.
- استخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي على تلك الدول.
- الشعور بأن الموارد المحلية كافية لسد الحاجات المحلية يخلق شعورا بالأمن الاجتماعي ويحقق الأمن السياسي ولكن من رد على هذا الطرح من خلال ما يلي:

إن استخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي يمكن مواجهته من خلال تكوين مخزون احتياطي استراتيجي من الغذاء قبل نشوب الأزمات السياسية لأن هذا الضغط ليس مستمر بل متغير عشوائي. القول بأن إنتاج الغذاء محليا يخلق شعورا بالأمن الاجتماعي والسياسي لا يكفي لأنه في حال تم الاعتماد على الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي، وتعرضت تلك المحاصيل إلى التلف بسبب الظروف المناخية أو السياسات الاقتصادية غير السليمة حتى إن بقيت الظروف ملائمة، فهذا لا يمنع أن نقيم مخزون استراتيجي.

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بان تحقيق الأمن الغذائي بأتم معناه يستوجب بالتأكيد زيادة إنتاج الغذاء محليا، وبالتالي فعدم قدرة الإنتاج الغذائي على مواكبة حاجيات الأفراد، يؤدي إلى انخفاض مستوى تحقيق الأمن الغذائي، وتقاس القدرة على إنتاج الغذاء محليا

بمساحة الأرض المحصولية، ونصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة، والرقم القياسي لإنتاج الغذاء. (قويسي، 2023 ، الصفحات 31.30.29.28)

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية، اجتماعية، سياسية في أي بلد حيث تكون الدولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفيره ولكن من هذه الاعتبارات ابعاد خاصة تحمل دلالات وتأثيرات واضحة ومن بين هذه الابعاد هناك ثلاثة اساسية يمكن الاشارة اليها كما يلي:

1- البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع، وتمثل دول العالم الثالث في مجموعها منطقة قصور غذائي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج. ومن هنا تتجلى خطورة الموضوع بالإضافة إلى أن واردات هذه الدول تتمثل في سلع لا يمكن لهذه الدول الاستغناء عنها لأنها كلها ضرورية كالحبوب ولا سيما القمح والزيوت والدهون واللحوم ومنتجات الألبان والسكر.

ولم يقتصر هذا الأمر على هذا الحد فقط بل نجد أن حدة هذا القصور الغذائي قد ازدادت على مر السنين مع توقع ارتفاعها مستقبلاً بمعدلات أعلى، فالاعتماد الكبير على المصادر الخارجية في توفير متطلبات الغذاء أصبح عبئا أمنيا كبيرا تتكبده دول العالم الثالث لأثاره السلبية على قدرات هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة.

إن العجز الغذائي هو نتيجة قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية احتياجات السكان المتزايدة بشكل كبير والذي يهدد كيان السكان حاضرا ومستقبلا. والأمر الذي يعاب على دول العالم الثالث هو توفر الموارد الزراعية الكافية والمناخ المناسب لها مع سوء التسيير

والاستغلال لهذه الموارد حيث نلاحظ أن الإنتاج الزراعي يتسم بانخفاض معدلات نموه السنوية مقارنة بمعدلات القطاعات الأخرى.

وبالتالي إن توفر الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية لتغطية أي عجز غذائي هو بمثابة توفر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي، وبالتالي خلق حالة من الاستقرار الداخلي ينعكس بطبيعة الحال على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، لأن توفر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن الأفراد كعناصر أو كمورد بشري من القيام بدورهم في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، فعملية التنمية بمفهومها الشامل تتضمن أبعاد متعددة كلها تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدة عوامل نذكرها فيما يلي:

أ-ارتفاع مستوى الدخل القومي:

إن زيادة مقدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن ولقد تحقق هذا في بيئة اقتصادية متقدمة وهي اليابان حيث استطاعت اليابان سد الفجوة الغذائية بالكامل ومن ثمة نجحت في رفع مستوى الأمن الغذائي لها مع رفع مستوى التنمية الاقتصادية.

ب- توفير موارد النقد الأجنبي:

تسهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير موارد النقد الأجنبي عن طريق وسيلتين هما:

- زيادة صادرات الدولة عن طريق تنميتها بدرجة كبيرة بإنتاج السلع التي تملك الدولة فيها ميزة نسبية ومن ثم تصديرها للخارج والحصول على موارد النقد الأجنبي.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الأجنبي عن طريق:

1-زيادة التشابك بين مختلف القطاعات المنتجة في الاقتصاد المحلي لبعضها بإنتاج ما يعد مستلزمات إنتاج لقطاعات أخرى وهذا يزيد الاعتماد على الموارد المحلية.

2-توفير الغذاء اللازم لقطاعات الاقتصاد المحلي بالكميات والنوعيات الملائمة وهذا بدوره يحد من الواردات ومن ثم توفير موارد النقد الأجنبي.

ج- تقدم الصناعات الغذائية:

من المعروف أنه من اجل تحقيق الدولة للتنمية الاقتصادية يجب أن يتوفر لديها قطاعات صناعية متقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي ومن أهداف إنشاء الصناعات الغذائية تحويل فائض الإنتاج الغذائي في مواسم الوفرة إلى مواسم الشحة لاستمرار توفر الغذاء للمواطنين.

إن إعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة. وبالتالي فإن تقدم الصناعات الغذائية وتحسين مستوى الأمن الغذائي سيؤدي لا محالة إلى تحسين مستوى التنمية الاقتصادية.

2- **البعد الاجتماعي:**

يمكن توضيح هذا البعد فيما يلي:

أ-التزايد المستمر في عدد السكان:

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال أو الدول النامية ككل تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع سببا ونتيجة للفقر في آن واحد، إذ أن النمو السكاني السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج ودخل الفرد بدون تحسن ملحوظ، كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل إلى استيعاب هذه الزيادة السكانية، وهنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع في انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي .

ب-مستوى الدخل:

يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من يعيشون دون خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وبالتالي هم يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية، ومما لا شك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام.

3.البعد السياسي :

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها المسؤولة لتحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها خاصة النقص الغذائي أو المجاعة ،لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهما أبعادا اقتصادية للحصول على إنتاج كبير وعلى الجودة الغذائية ،من جهة ومن جهة أخرى ،جملة القرارات والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي ،وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه من جهة ومن جهة اخرى ،إعطاء قيمة الأرض للعمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية

فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية . (بلقاسم و عرعور مليكة، 2009 ،الصفحة15.14)

4.البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد سالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها. (بلقاسم و عرعور مليكة، معالجة تصويرية، 2009 ،الصفحة 16)

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

شهد العالم تطورات اقتصادية ومالية كبيرة افرزت أنماطا مصرفية مختلفة، وكان من أبرزها البنوك الاسلامية التي مثلت تجسيدا حيا لمبادئ الاقتصاد الاسلامي، حيث أصبحت واقعة ليست في حياة الأمة الاسلامية فحسب بل تعدت إلى الشعوب الأخرى من خلال وضعها منهج تمويلي يختلف عن غيره من البنوك الأخرى متخلصة به من مشكلة ارتفاع اسعار الفائدة (الربا) الذي يصعب عملية تحصيل القرض أو دفعه، الأمر الذي تطلب منا التعرف على نشأتها، تعريفها، خصائصها واهدافها.

المطلب الأول : نشأة البنوك الإسلامية ومفهومها

إن البنوك الاسلامية في شكلها المعاصر لم تصل في وضعها الحالي شكلا، موضوعا، تنظيما، وتشريعا إلا عبر المرور بمراحل زمنية تطورت من خلالها تطورا بلغ من نتائجه أن توسعت توسعا جغرافيا ملموسا ولهذا ستتعرف في هذا المطلب على نشأة البنوك الاسلامية ومفهومها.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية غير أنه بتراجع الدولة الإسلامية وتخلفها عن ركب الحضارة وسقوطها في براثن الاستعمار الذي أجبرها عن التخلي عن تراثها الفكري ، واستبداله بنظم وقوانين من وضع الغرب المستعمر، كان من بينها التعاملات المصرفية التقليدية ، حيث أبطلت المعاملات المصرفية الإسلامية ولم تعد للظهور إلا بعد مراحل. (الهاشمي، 2010،الصفحة125)، وذلك من خلال التأكيد على حرمة الربا وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، وبعيدا عن الربح الحلال وإيمانا باستحالة أن يكون فيما حرمه اللّه سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، قامت البنكية الإسلامية وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي، بالعودة إلى الهوية، وتطبيقا لشرع اللّه والتزاما بأحكامه في مجال المال والمعاملات ،وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال

الدين الأفغاني، ومحمد إقبال وابن باديس ، محمد عبده ،رشيد رضا وحسن البنا وغيرهم. (أحمد و سعيد العزعزي، 2012 ، الصفحة11)

ويعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة . (الحسين و وآخرون،، 2007،الصفحة42)، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في بداية الستينات ،حيث أنه في عام 1963م تأسس في إحدى قرى الريف المصري – وهي قرية ميت غمر– بنك محلي للادخار، يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية إذ لم يكن يدفع أي فوائد على الودائع ، ولا يتقاضى فوائد على القروض التي كان يمنحها إلى المودعين فقط لتستخدم في أغراض الزراعة وشراء الآلات الزراعية والإسكان .إلا أن هذه التجربة لم تستمر أيضا، وتوقف البنك عن العمل عام 1967 م، ولم تأخذ البنوك الإسلامية طابعها المتميز والمنظم – كمؤسسات تمويل واستثمار– إلا في أواسط السبعينات (نوري الخاقاني، 2011،الصفحة185)،حيث أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة وأخذت عملية إنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عام بعد عام ، فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971م. (العزعزي، 2012،الصفحة12) وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن.

وفي عام 1974م أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقدة بجدة في 10–08–1974م إنشاء البنك الإسلامي، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وبعدها تم إنشاء بنك دبي الإسلامي بالإمارات سنة 1975م والذي يعتبره كثير من الباحثين البداية العقلية لبنك إسلامي متكامل.

توالت عمليات تأسيس البنوك الإسلامية فعلى خطى بنك دبي الإسلامي تم إنشاء بنك فيصل السعودي، بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل المعري سنة 1977م وتم بعد ذلك إنشاء

العديد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى وصل عددها سنة 2005 إلى ما يقارب 300 مؤسسة منتشرة في 75 دولة بحجم أعمال يتجاوز 250 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي15%.

الجدول رقم:(01-01): تطور البنوك الإسلامية عبر العالم

العام	الحدث	الدولة
الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين	إنشاء صناديق الادخار لا تتعامل بالربا، وهي تعتبر أقدم محاولة لبناء مؤسسات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية	ماليزيا والباكستان
1963	إنشاء مصارف الادخار المحلية من قبل الدكتور النجار	جمهورية مصر العربية
1971	إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي الذي نص على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء	جمهورية مصر العربية
1972	الاهتمام الحقيقي بإنشاء المصارف الإسلامية وفقا لتوصيات مؤتمر وزارة الخارجية للدول الإسلامية (إنشاء مصرف إسلامي للدول الإسلامية)	المملكة العربية السعودية
1975	الولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي تمثل بإنشاء مصرف دبي الإسلامي	دولة الإمارات العربية المتحدة
1977	مباشرة المصرف الإسلامي لتنمية نشاطه حيث كان هدفه الأساسي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية	المملكة العربية السعودية
1980 إلى غاية ما قبل أزمة 2008	انتشرت البنوك الإسلامية عربيا وعالميا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 2007 على الصعيد العالمي حوالي 450 مليار دولار بعد ان كانت 201مليار	باقي العالم
أزمة 2008 إلى يومنا هذا	كشفت الأزمة المالية العالمية أهمية التعامل المصرفي الإسلامي حيث شهد صدى واسع على مستوى العالم، فقد بلغ نمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة 23.46%كما اظهر المسح السنوي	باقي العالم

	حول التمويل الإسلامي في العالم الذي أجرته مجلة" the banker " الاصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1.509 مليارات عام 2017 أي بمعدل سنوي مركب بلغ 12.04%	

المصدر: مريم رستم سعد، (تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية –نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب،2014، ص05.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

قبل الحديث عن البنوك الاسلامية سنتطرق أولا إلى تعريف البنك بصفة عامة.

البنك هو مؤسسة مالية مرخصة تعنى بقبول الودائع من الأفراد والشركات، وتوظف الأموال في تقديم القروض، والاستثمار في الأدوات المالية، وتقديم مجموعة من الخدمات المالية مثل: الحوالات، اصدار بطاقات الائتمان، إدارة الثروات، والصرف الأجنبي وذلك بهدف تحقيق أرباح ضمن إطار قانوني يخضع لرقابة السلطات النقدية والتنظيمية.

وبعد التعريف بالبنوك بصفة عامة وبيان وظائفها وأهميتها في دعم الاقتصاد، تبرز الحاجة الى تسليط الضوء على أحد أنماط العمل المصرفي التي ظهرت استجابة لحاجة اقتصادية وأخلاقية مميزة، وهو العمل المصرفي الإسلامي، لذلك سيتم فيما يلي التطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية.

لقد عرفها البعض بأنها مؤسسات بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية (أحمد و سعيد العزعزي، 2012 ، الصفحة11)

كما عرفت أيضا على أنها تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء– بوصفه تعاملا محرما شرعا– وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية. (محمدين، 2000، الصفحة45)

وعرفها عود محمد الكفراوي بأنها: "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والاخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي. (بورقبة، 2013، الصفحة 12)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، مستندة إلى قواعد تحظر الربا والمعاملات المحرمة، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة تعزز العدالة والشفافية.

رغم الالتقاء الحاصل بين البنوك الإسلامية والتقليدية في أكثر من نقطة إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن هذه الأخيرة اختلافات جوهرية، يمكن توضيحها أهمها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1-2-: الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

أوجه المقارنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
النشأة	ظهرت في القرن العشرين بهدف تقديم خدمات مصرفية، متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	نشأت في أوربا منذ القرن 15، وتطورت مع ظهور البنوك المركزية خلال القرنين 17و18، معتمدة على نظام الفوائد.
ضوابط توظيف الأموال	ان يكون المشروع حلالا. الضمانات هي نفسها المشروع إضافة إلى شخصية الشريك.	عدم مراعاة حرمة أو حلة المشروع. الضمانات ضرورية لاسترداد الأموال.
أشكال الاستثمار	تتنوع أشكال الاستثمارات بتعدد صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية.	منح قروض متفاوتة الأمد بضمان (قروض طويلة-متوسطة-قصيرة الأجل)
الفائدة	لا يتعامل بها أخذا وعطاء	هي العنصر الضروري في جميع العمليات إذ

	وهي محرمة شرعا.	أن اسم هذه البنوك يرتبط مباشرة بالفائدة.
الربح	يتحقق الربح من خلال العمل الحقيقي للمشروع.	يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة
الخسارة	قد يتحمل جزء منها حسب عقد الاستثمار.	يتحملها المقترض لوحده ولا يتحمل البنك التقليدي أي خسارة جانبه.
تنمية الوعي الادخاري	تنمية الوعي الادخاري في مختلف شرائح المجتمع من أجل تحسين المستوى المعيشي.	لا أهمية لها في هذه البنوك بل النظرة تكون مباشرة لدى كبار التجار والعملاء.
الرقابة الشرعية	لديها هيئة رقابية شرعية تشرف على التزام العمليات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.	لا تخضع لأي رقابة شرعية بل لرقابة البنك المركزي
الأدوات المالية	تستخدم أدوات مالية شرعية مثل الصكوك الإسلامية، التأجير التمويلي، المضاربة، الإستصناع.	تستخدم الأدوات المالية التقليدية مثل الأسهم، السندات الربوية، المشتقات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص منها:

أ) استبعاد الفوائد الرّبوية: إنّ أهم ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف التقليدية هو استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنّها تعتبر من قبيل الرّبا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه، نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون الميزة يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر. (محمد ق.، 2014،الصفحة29)

ب) الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب كالمشاركة في تمويل مشاريعه

التنموية، الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان .

ج) **ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية:** يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء. (صوان، 2001، الصفحة92).

د) **الالتزام بالقيم الإسلامية:** إن المصارف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحلّه اللّه، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السويّة للإنسان المسلم. (العريفات، 2010،الصفحة95) .

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

إنّ المصارف الإسلامية انسجاما مع سماتها، وارتباطها بهذه الخصائص، تستهدف تحقيق عدة أهداف منها:

أهداف شرعية:

وتتمثل في:

- تطبيق منهج الشريعة في مجال المال والاقتصاد.
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.
- إبراز دور العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج.
- تحقيق التنمية الشاملة.

– الالتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك بإتباع أوامره واجتناب نواهيه والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشريعة الإسلامية.

ب) أهداف اجتماعية:

وتتمثل في:

– تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام.

– خدمة الأفراد خاصة الأكثر احتياج، من خلال القروض الحسنة ومن خلال الإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية.

– تنشيط فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاما بمراعاة حق اللّه في المال الذي نحن مستخلفون فيه (شمحان و إسماعيل يونس يامن، 2011 الصفحة 160)

ج) أهداف اقتصادية:

وتتمثل في:

– توظيف أموال أفراد ومؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.

– تسيير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.

– إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصلحته ويحقق له التنمية المنشودة. (خلق ف.، 2006 الصفحة 92)

د) أهداف مالية

وتتمثل في:

– جذب الودائع وتنميتها: يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، حيث تعد المصدر الرئيسي لمصادر الأصول سواء كانت في صورة ودائع استثمارية بنوعيها المطلقة والمقيدة، أم ودائع تحت الطلب، الحسابات

الجارية، أم ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار. (وهبة و د. كامل حسين، 2011 ،الصفحة 17)

– **استثمار الأموال:** تعد الاستثمارات ركيزة العمل المصرفي والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، إذ يستوجب التوجيه الواعي لهذه الصفة الاستثمارية لتحقيق أهداف النظام المصرفي الإسلامي.

المصرف الإسلامي يستطيع أن يستثمر أمواله في المجالات الرئيسية التالية:

التمويل بالمشاركة، المرابحة، المضاربة، التجارة المباشرة، الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية وإنشاء مشروعات الاستثمار. (الفاقاني، 2011،الصفحة179)

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

تطبق البنوك الإسلامية عدة أنواع من الصيغ منها ما هو قائم على البر والإحسان ومنها ما هو قائم على المشاركة في الاستثمار ومنها صيغ قائمة على الدين التجاري.

أولا: الصيغ القائمة على البر والإحسان

1- القرض الحسن

1-2- **تعريف القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده او رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما (العلجوني، 2008 ،الصفحة 252)

1-3- **خطوات عملية التمويل بالقرض الحسن:**

– يقدم الزبون طلبا كتابيا للحصول على القرض من المصرف ويقوم فيه بتسجيل بياناته الشخصية والغرض من القرض.

– يتم دراسة الطلب للتحقق من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته.

– يتم تقديم الضمانات الشخصية والعينية المطلوبة من قبل المصرف.

- يتابع المصرف سداد أقساط القرض دون أخذ أي فائدة ويتم تسليم المبلغ المتفق عليه للعميل بعد خصم مصاريف الادارية.

2-الهبة

2-1-**تعريف الهبة:** الهبة تملك عين بعقد، على غير عوض معلوم في الحياة. (الصنعاني، 1991،الصفحة171)

أو هي التبرع بالمال في حال الحياة. (ضويان، 1996،الصفحة212) .

2-2- **شروط عقد الهبة:**

أ) شروط الواهب: أن يكون أهل التبرع، قال ابن عرفة "والذي له التبرع هو من لا حجر عليه بوجه من وجوه الحجر. (الراضي، 1980،الصفحة2)

ب) شروط الموهوب له: يشترط ان يكون الموهوب له موجود وذلك لأن من شروط تمام الهبة القبض والمعدوم لا يتصور منه القبض، وعلى هذا لا تصح الهبة للجنين لأنه لا يمكن ان يقبض بنفسه ولا ولاية لأحد عليه. (بك، 1963 الصفحة، 258).

ج) شروط الموهوب:

- أن يكون موجودا وقت الهبة.
- أن يكون مالا متقوما.
- أن يكون مملوكا في نفسه.
- أن يكون مملوكا للواهب.
- أن يكون الموهوب متميز عن غيره، ليس متصلا به، ولا مشغولا بغير الموهوب.

3- **الزكاة**

3-1- **تعريف الزكاة:** هناك عدة تعريفات للزكاة حيث عرفها ابن قدامى المغني بأنها" حق يجب في المال." (قدامة، 1985 الصفحة ،572).

وكما عرفها بعض المعاصرين بأنها" اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا ان تم الملك وحال الحول". (بن جار، 1984،الصفحة15) ويعتبر هذا التعريف هو الشامل لتعريف الزكاة "

3-2- **شروط الزكاة:** من بين الشروط المطلوب توفرها في الزكاة.

أ) الشروط الخاصة بالأشخاص:

الإسلام: لا تصح إلا من مسلم، أما الكافر فلا زكاة عليه.

الحرية: كل مسلم حر تجب عليه الزكاة، إذا بلغ ماله الحول والنصاب.

ب) الشروط الخاصة بالأموال: أما الشروط الخاصة بالأموال فتتمثل في: (المزيني، 1984،الصفحات.37.36.35).

الملكية التامة للمال: تجب الزكاة على المال الذي يمتلكه المزكي، ملكية تامة تخول له القدرة على التصرف والانتفاع بهذا المال، مالم يمنع مانع من ذلك

بلوغ النصاب: يقصد بالنصاب ان يبلغ المال حدا معينا، يقاس على مستوى الدخل الفردي والثراء الاقتصادي.

انقضاء الحول: هذا الشرط لا ينطبق على كل أنواع اموال الزكاة، حيث نجد في زكاة النقد وعروض التجارة والماشية يشترط حولان الحول، أما زكاة الزرع والثمار فلا يشترط فيهما ذلك.

النماء: يشترط في المال المزكي ان يكون ناميا بالفعل او قابل للنماء، أي بمعنى أن المال يدر عائدا على صاحبه، والعائد (النماء)يكون خلقيا او فعليا ويكون المال ناميا خلقيا إذا كان قابلا للنماء بطبيعته كالسوائغ والذهب والفضة، ويكون ناميا فعليا إذا كان معد للتجارة، وتجب الزكاة على كل مال نما نماء خلقيا، اما إذا كان النماء فعليا فلا تجب فيه الزكاة إلا بنية التجارة.

الزيادة عن الحاجات الأصلية: يكون المال قابلا للتزكية إذا غطى الاحتياجات الاساسية للمزكي وتوفرت فيه الشروط السابقة. (المزيني، 1984،الصفحات.37.36.35)

4- **الوقف**

4-1- **تعريف الوقف:** هو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة على بر او قرابة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقربا لله عز وجل، والمراد الأصل ما يتمكن الانتفاع به معا بقاء عينه، والمعنى من ذلك حسب العين وتسبيل ثمرتها، ولتقريب المعنى نقول: "إن الوقف يقوم على التصديق بمال قابل للبقاء والاستمرار والاستفادة من منافعه المتولدة دوريا في وجه من وجوه البر أو الخير. (عمر، 2006،الصفحة4)

4-2- **شروط الوقف:** لابد أن يكون الوقف بضوابط دقيقة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ) شروط الواقف:

يشترط في الواقف عدة شروط وهي:

- البلوغ لأنه مناط التكليف.
- العقل لأنه مناط التمييز.
- الرشد لأنه مناط صحة التصرفات.

ب) شروط المال الموقوف:

يشترط في المال الموقوف عدة شروط وهي:

- أن يكون المال متقوما، فلا يجوز وقف مال الخمور، أو اللهو المنهى عنه أ وما نهي في الشرع عن حيازته وأوجب حمايته.
- معلوما حيث الوقف نافي الجهالة المفضية للنزاع.
- مملوكا للواقف ملكا تاما.
- غير شائع فيما لا يقبل القسمة، أما إذا كان حصة شائعة تقبل القسمة فتجوز.

ج) شروط الموقوف عليه:

يشترط في الموقوف عليه أن يكون جهة قربى يثاب المرء على الإنفاق عليها مثل المساجد، ومعاهد العلم، البحث العلمي، الفقراء وغيره من أوجه البر المختلفة.

ثانيا: صيغ قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

1- صيغة المشاركة:

1-1: **تعريف المشاركة:** تعني عقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال أو الوجاهة (مراكزهم الشخصية) ليكون لهم الغنم، على أن يكون رأس المال والربح مشتركا بينهم حسب الاتفاق. (عجيلة و علاء بسيوني عبد الرؤوف، 2025 الصفحة 123)

1-2: **شروط المشاركة**

حتى تصح المشاركة يجب توفر جملة من الشروط هي:

أ) شروط المتعاقدين:

- أن يكون المتعاقدين متمتعين بالأهلية الشرعية والقانونية من حيث السن والعقل في حال كونهم اصلاء في العقود او مفوضين عن سواهم تفويض سليما بموجب وكالة شرعية وقانونية.

- الايجاب والقبول، ويكون سواء بالقول أو بالفعل ولا يشترط اللفظ بل يكفي دفع الشركاء للمال وممارستهم للعمل حتى تنعقد الشركة.

- الأصل في الشركة أنها عقد غير لازم، حيث يجوز لكل شريك فسخ العقد متى شاء بشرط اعلام بقية الشركاء تفاديا لوقوع الاضرار بهم.

- أن يكون الشركاء متساويين في التصرف والإدارة حسب نسب مساهماتهم، وبإمكان كل شريك أن يأذن لصاحبه ويوكله للتصرف في المال، وللشركاء حرية تفويض بعضهم البعض في الإدارة والتصرف.

- يكون الشريك أمينا على مال الشركة الذي في يده، وهو لا يضمن الا في حالات التعدي (سوء الأمانة) أو التقصير، بحيث يجوز أخذ ضمان مقابل هذه الحالات، ولكن لا يجوز اخذ ضمان مقابل الربح.

ب) شروط رأس المال:

– أن يكون رأس المال في صورة نقدية، أي ان لا يكون من المعروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة، وأن ينص صراحة على القيمة في متن العقد.

– أن يكون رأس المال حاضرا عند بدأ العمليات للتأكد من شروط خلط الأموال.

– لا يشترط تساوي الشركاء في رأس المال، بل يجوز التفاضل فيه حسب الاتفاق.

– عدم جواز بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو نقدا.

ج) شروط توزيع الربح أو تحمل الخسارة:

– يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء ولا يجوز أن يكون مبلغا محددا.

– تقاسم الخسارة (من غير تعد أو تقصير) حسب نصيب ملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الاتفاق على، تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة. (معايزية و سالم جمال، 2018 ،الصفحة 10)

2- صيغة المضاربة

2-1- **تعريف المضاربة:** هي اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله ويسمى رب المال، ويبذل الآخر جهده وعمله في تقليب المال والإتجار فيه ويسمى رب العمل، على أن يوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق وتكون الخسارة على رب المال وحده، ولا يتحمل رب العمل شيئا منها إذا لم يكن هناك تقصير في العمل. (العلجوني، 2008 ،الصفحة 252)

2-2- **شروط المضاربة:** للمضاربة شروط أجمع عليها الفقهاء، وعموما يمكن تقسيمها إلى:

أ) الشروط المتعلقة برأس المال:

– أن يكون رأس المال من النقود، ويجوز أن يكون رأس المال (موجودات) وتكون قيمتها عند التعاقد أو التكلفة التاريخية لها هي رأس مال المضاربة.

– أن لا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب.

– أن يتم تسليم رأس المال للمضارب (إما أن يكون التسليم بالمناولة أو بالتمكين من المال) ويجوز أن يسلمه المال على دفعات.

ب) الشروط المتعلقة بالربح:

- أن تكون حصة كل طرف في عقد المضاربة معلومة.
- أن تكون حصة كل من طرفي عقد المضاربة من الربح شائعة، كالنصف أو الثلث مثلا، ولا يجوز اشتراط مبلغا معينا لأحدهما.

ج) الشروط المتعلقة بالعمل:

- اختصاص العامل بالعمل دون رب المال.
- أن لا يضيق رب المال على العامل بتعيين شيء نادر صعب التنفيذ.
- أن لا يحدد له أجل يمنعه من التصرف، كما لا يشترط في المضاربة أهمية التوكيل والوكالة ولا يشترط اسلامه. (حلي، 2019 الصفحة 180)

3- صيغة المزارعة

3-1- تعريف المزارعة: هي عقد بين صاحب الأرض والمزارع في إطار الشراكة الزراعية ،حيث يتم استغلال الأرض في الزراعة بما يضمن تقاسم الإنتاج بينهما وفقا لنسب محددة سلفا ولفترة زمنية معينة، وفي هذا النموذج يمكن أن يقدم المالك الأرض والبذور في حين يتولى المزارع الزراعة والعناية بالمحصول، في حالات أخرى قد يساهم المزارع بالبذور والعمل بينما يقتصر دور المالك على توفير الأرض فقط، حيث تعتبر هذه الشركة وسيلة لتحقيق الفائدة المشتركة لكل من المالك والمزارع، حيث يتقاسمون الأرباح والمخاطر المرتبطة بالمزارعة. (العلجوني، 2008 ،الصفحة 252) .

3-2- شروط المزارعة:

تطلب المزارعة مجموعة من الشروط الأساسية هي:

- يجب على المتعاقدين أن تتوافر فيهما شروط الأهلية.
- التمييز بين الأرض والعامل.
- أن يكون الناتج مشتركا بين المتعاقدين، بحيث يعكس مفهوم شركة، مع توضيح من يتحمل البذر لتفادي النزاعات.

– تحديد موضوع العقد سواء كانت منافع الأرض إذا كان البذر من العامل، أو منفعة العمل إذا كان البذر من صاحب الأرض.

– توضيح نصيب كل من المتعاقدين من الناتج لتفادي الجهالة والنزاعات التي قد تفسد العقد.

– أن تكون الأرض صالحة للزراعة.

– عدم اشتراط قدر معلوم من الناتج أو شيء مقطوع أو مستثنى لأي من المتعاقدين، لأن ذلك يخالف مفهوم الشركة.

– عدم اشتراط شيء من غير الناتج لأحد الطرفين، لأن المزارعة تعتبر شراكة في الناتج وليست إجارة مطلقة. (بوفاغس و سعاد بن ساعد، 2019 ،الصفحات 305–306) .

4–صيغة المساقاة

4–1– **تعريف المساقاة:** هي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك، ويسمى العامل بالمساقي والطرف الآخر برب الشجر. (سارة، 2023 الصفحة، 566) .

4–2– **شروط المساقاة:**

يجب أن يتوفر عقد المساقاة على ما يلي:

–العائد من هذه العملية جزء شائع محدد نسبيا من الناتج أو الثمرة.

–الإنفاق على البذور والآلات والسماد راجع لمن يراه الطرفان، طبقا لرأي بعض الفقهاء في المزارعة.

وفي المساقاة حكا ابن رشد على ضرورة أن يقدم المستثمر أو العامل بعض الأموال مع خدمة العمل مثل بعض الآلات أو الحيوانات حتى لا تكون المسألة مجرد إجارة من صاحب الحديقة للعامل، وهي بهذا الشكل باطلة لأنها إجارة بما لم يخلق. (وآخرون، 2004،الصفحات403.404)

ثالثا: صيغ قائمة على الدين التجاري

1- البيع لأجل أو على أقساط

1-1- تعريف البيع لأجل أو على أقساط: يقصد بالبيع على أقساط هو البيع على أجل، أي ثمن آجل بثمن عاجل، وهو بيع النسيئة أي بيع مؤجل الثمن، وفيه يقوم البنك بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في العاجل مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد آجل. (العلجوني، 2008 ،الصفحة 252)

1-2- شروط البيع لأجل أو على أقساط

يمكن تقسيم هذه الشروط إلى:

أ) الشروط المتعلقة بالصيغة:

- أن يكون القبول موافقا للإيجاب: وذلك بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع، فلا بد من اتفاق القبول والإيجاب في المبيع وصفته وثمنه.

- اتحاد مجلس العقد: بأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد غير مفصول بينهما بفاصل.

ب: الشروط المتعلقة بالعاقدين:

-التراضي من المتعاقدين: وذلك بأن يأتي بالبيع اختيارا، فإن شاب إرادة أحدهما إكراه بغير حق، لن يصح العقد.

- أن يكون العاقد مالكا للمعقود عليه وقت العقد: فإن باع ما ليس في ملكه ليقوم بتملكه بعد ذلك وتسليمه للمشتري، بطل العقد الأول.

- أن يكون العاقد جائز التصرف: وجائز التصرف هو العاقل البالغ.

ج) الشروط المتعلقة بالمعقود عليه:

- أن يكون المعقود عليه مباح النفع لغير الضرورة: فلا يصح بيع مالا نفع فيه ومنفعته محرمة.

– أن يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه حال العقد: فلا يصح بيع ما يشك في قدرة العاقد على تسليمه بعد العقد.

– أن يكون المعقود عليه معلوما للمتعاقدين: وذلك بأن يكون المبيع والثمن معلوم للمتعاقدين. (التركي، 2003،الصفحات47.46.45.44.43)

2- **صيغة السلم**

2-1- تعريف السلم: وهو شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف، فصاحب المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. (اكرام و بلدغم فتحي، 2018،الصفحة81)

2-2- **شروط السلم:**

يجب أن تتوفر عملية التمويل بالسلم على ما يلي:

– تسليم رأس المال في المجلس جبرا للضرر في الجانب الآخر.

– أن يكون المسلم فيه دينا، فلا ينعقد في عين، لأن لفظ السلم للدين.

– أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه، فلا يصح السلم في منقطع لدى المحل ولا يضر الانقطاع قبله ولا بعده.

– أن يكون معلوم المقدار.

– معرفة الأوصاف فلا يصح السلم إلا في كل ما ينضبط منه كل وصف تختلف به القيمة اختلافا ظاهرا لا يتغابن الناس بمثله في السلم. (عيادي، 2010، الصفحة 40)

3- **صيغة الإستصناع**

3-1- **تعريف الإستصناع:** عرف الدكتور وهبة الزحيلي "هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الدقة، أي العقد على شراء ما يصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع. (فخري، 2002،الصفحة59).

3-2- شروط **الإستصناع**

تتمثل أهم شروط الاستصناع فيما يلي:

– عقد الإستصناع ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط المحددة في العقد من حيث المواصفات ومواعيد التسليم.

– أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان جنسه ونوعه وقدره وأن يتحدد في موعد التسليم.

– جواز دفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة وذلك حسب رأي بعض الفقهاء.

– يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا في حالة تأخر البنك عن الموعد.

– أن يكون الإستصناع فيما يجري التعامل فيه بين الناس. (الرحمان، 2010،الصفحة59)

4– صيغة الإجارة

4–1– **تعريف الإجارة:** عرف الفقهاء الإجارة بتعريفات عديدة، وبعد التأمل نجدها متقاربة في المعنى وإن اختلفت في المبنى فبعض الفقهاء يورد في تعريفه قيودا لا يرى غيره حاجة لوجودها وتتمثل فيما يلي:

عرفها الحنفية: بأنها عقد على المنافع بعوض.

وعرفها المالكية: حقيقتها تمليك منفعة معلومة زمنا بعوض معلوم.

أما عند الحنابلة: فهي عقد على منفعة معلومة، مدة معلومة من عين معينة، أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم.

هذه التعاريف متقاربة في الجملة إلا أنه يمكن القول كتعريف مفصل أكثر من غيره، أن الإجارة عقد على منفعة مباحة معلومة ومقصودة من عين معينة أو موصوفة في الذمة بعوض معلوم. (الصفا، 2022،الصفحة133)

2.4: **شروط الإجارة:** يشترط لصحة عقد الإجارة ما يلي:

– رضا العاقدين.

– أن تكون المنفعة معلومة

– أن تكون المنفعة مباحة لغير ضرورة

– أن لا يترتب على استيفاء المنفعة استهلاك العين.

- أن تكون المنافع ذات قيمة مالية.

- أن تكون منفعة العمل صالحة للمستأجر. (داودي، 2020،الصفحات66.65)

الشكل (01-01): أنواع صيغ التمويل الإسلامي

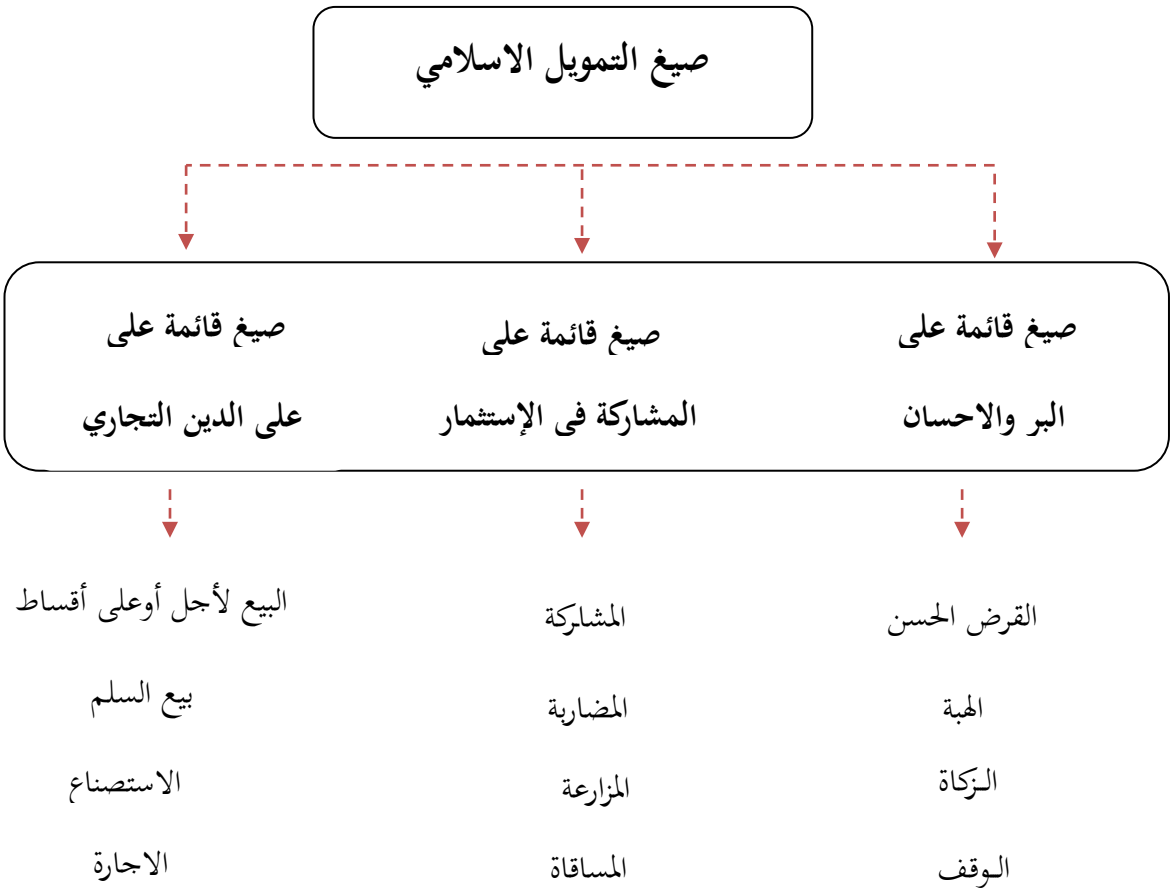

المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الرابع: العلاقة بين الأمن الغذائي والبنوك الإسلامية

يلعب الأمن الغذائي دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، ولا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تساهم به البنوك الإسلامية في تعزيز هذا الأمن، حيث تربط بينهما علاقة تتمثل في:

1- **تمويل المشروعات الزراعية:**

1-1- **التمويل الإسلامي:** تقدم البنوك الإسلامية تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمزارعين والشركات الزراعية. تشمل هذه التمويلات المرابحة والمشاركة والمزارعة، وهي أدوات مالية تساعد على تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي.

1-2- **دعم صغار المزارعين:** تركز البنوك الإسلامية على دعم صغار المزارعين الذين يمثلون شريحة كبيرة من المنتجين الزراعيين. يتم ذلك من خلال توفير تمويلات صغيرة ومتنوعة تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم.

2- **تمويل الصناعات الغذائية:**

2-1- دعم التصنيع الغذائي: تساهم البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصناعية التي تعمل على تحويل المنتجات الزراعية إلى مواد غذائية مصنعة. هذا يساعد على تقليل الفاقد من المنتجات الزراعية وزيادة قيمتها المضافة.

2-2- تمويل التجارة في المنتجات الغذائية: تقدم البنوك الإسلامية خدمات تمويلية للتجار والمستوردين العاملين في قطاع الأغذية، مما يسهل عمليات الاستيراد والتصدير ويساهم في توفير المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية.

3- **إدارة المخاطر:**

3-1- **التأمين التكافلي:** تقدم البنوك الإسلامية منتجات التأمين التكافلي التي تساعد المزارعين والشركات الزراعية على إدارة المخاطر التي قد تواجههم، مثل تقلبات الأسعار وتغيرات الظروف الجوية.

3-2- الصكوك: يمكن للبنوك الإسلامية استخدام الصكوك لتمويل المشروعات الزراعية الكبيرة. الصكوك هي أدوات مالية إسلامية تشبه السندات، ولكنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4- **التوعية والإرشاد:**

4-1- **نشر الوعي المالي:** تقوم البنوك الإسلامية بدور توعوي لتثقيف المزارعين حول أهمية التخطيط المالي وإدارة المخاطر.

4-2- **تقديم الإرشاد:** تقدم البنوك الإسلامية خدمات استشارية للمزارعين والشركات الزراعية حول أفضل الممارسات الزراعية وإدارة الأعمال.

ومن أمثلة عن مساهمات البنوك الإسلامية في الأمن الغذائي نذكر:

البنك الإسلامي للتنمية: يقدم برامج تمويلية لدعم المشروعات الزراعية في الدول الأعضاء.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة: تقدم تمويلات لعمليات استيراد وتصدير المنتجات الغذائية.

البنوك الإسلامية المحلية: تقدم تمويلات للمزارعين والشركات الزراعية في مختلف البلدان.

-بالرغم من نجاح البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي ودعمه الاّ أنها تواجه العديد من التحديات متمثلة في النقاط التالية:

محدودية الموارد: تواجه بعض البنوك الإسلامية محدودية في الموارد المتاحة لتمويل المشروعات الزراعية الكبيرة.

ارتفاع المخاطر: يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات ذات المخاطر العالية، مما قد يتردد البنوك الإسلامية في تمويل بعض المشروعات الزراعية.

قلة الوعي: قد يكون هناك نقص في الوعي لدى بعض المزارعين حول الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

- توصيات لتعزيز دور البنوك الإسلامية في دعم الأمن الغذائي

زيادة الوعي: يجب على البنوك الإسلامية تكثيف جهودها لزيادة الوعي حول الخدمات التمويلية التي تقدمها لقطاع الزراعة.

تطوير المنتجات: يجب على البنوك الإسلامية تطوير منتجات تمويلية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات المزارعين والشركات الزراعية.

التعاون: يجب على البنوك الإسلامية التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية لتوفير التمويل اللازم لقطاع الزراعة.

إدارة المخاطر: يجب على البنوك الإسلامية تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بتمويل المشروعات الزراعية.

خلاصة الفصل

تعمل المصارف الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأدبيات النظام الاقتصادي الإسلامي، ولذلك فإن الدافع الأساسي لهذه المصارف هو أداء الواجب الشرعي المطلوب منها، حيث تعطي أهمية بالغة لعملية التمويل باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق الاستثمار وتعزيز الأمن الغذائي، الذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الدول وخاصة في ظل الأزمات العالمية المتكررة

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق هذا الهدف من خلال تمويل المشاريع المرتبطة بسلاسل الإنتاج وتوزيع الغذاء، وتوفير الموارد المالية الكفيلة بتقوية البنية التحتية للأمن الغذائي، بما في ذلك دعم الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الواردات ولهذا يجب مواصلة دعم وتطوير دور المصارف الإسلامية في هذا المجال الاستراتيجي.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لبنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني

تمهيد:

يحتل القطاع الزراعي مكانة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها الدول في سعيها نحو الاستقرار والنمو. فالزراعة لا تقتصر فقط على توفير الغذاء، بل تتعدى ذلك لتكون مصدراً للدخل، وموفّراً لفرص العمل، ومحركاً للصناعات التحويلية، وعاملاً أساسياً في توازن الميزان التجاري من خلال التصدير. لهذا السبب، فإن النهوض بالقطاع الزراعي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة ملحّة تفرضها التحديات الاقتصادية والبيئية والأمنية المعاصرة.

غير أن هذا القطاع، رغم ثقله وأهميته، يعاني في كثير من الدول النامية من عدة اختلالات هيكلية ومعوّقات مزمنة، من أبرزها محدودية التمويل، نقص البنى التحتية، ضعف التأطير التقني، وتقلبات المناخ.

في هذا السياق، تبرز المؤسسات المالية، وبالأخص المصارف الإسلامية، كفاعل واعد يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في سدّ الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع. ذلك أن المصارف الإسلامية، بما تقدمه من صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المرابحة، المضاربة، المزارعة، السلم والإجارة، توفر بدائل تمويلية مرنة وفعّالة تتناسب مع طبيعة النشاط الزراعي وتراعي الخصوصيات الشرعية والاجتماعية للمستفيدين.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، يأتي هذا الفصل ليسلّط الضوء على واقع تمويل القطاع الزراعي عبر المصارف الإسلامية، من خلال دراسة ميدانية مقارنة لأداء مصرفين إسلاميين، وتحليل مدى إسهامهما في دعم النشاط الزراعي، وتحديد التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل، مع اقتراح سبل تعزيز دوره ليكون أكثر فعالية وأثراً على التنمية الزراعية الشاملة.

وعلى ضوء ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: نظرة عامة عن بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للبنكين بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني

المبحث الأول: نظرة عامة عن بنك الراجحي السعودي والبنك الإسلامي الأردني

المطلب الأول: تقديم مصرف الراجحي السعودي

لطالما ارتبط اسم مصرف الراجحي بأحد أضخم وأشهر البنوك الإسلامية على مر السنين، حيث أصبح رمزاً للريادة في القطاع المصرفي لقد اكتسب هذا المصرف سمعته الواسعة بفضل خبراته المصرفية العميقة ورؤيته المستقبلية، مما جعل كل خطوة يخطوها تترك بصمة واضحة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي. فهو يجمع بين الابتكار المتواصل في تقديم الحلول المالية وبين التزامه الثابت بمبادئ الشريعة الإسلامية ليضل أحد أعمدة هذا القطاع ويستمر في رسم ملامح المستقبل المالي.

الفرع الأول: ماهية مصرف الراجحي السعودي

يعد مصرف الراجحي من أبرز المؤسسات المصرفية في المملكة العربية السعودية، وهو مثال على النجاح في دمج الخدمات المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية وفي هذا الفرع سنستعرض نشأة المصرف وكيف تطور ليصبح أحد الأعمدة الأساسية في القطاع المصرفي السعودي.

1- نشأة مصرف الراجحي

بدأ مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم نشاطه عام 1957 على يد الإخوة صالح وسليمان وعبد الله ومحمد الراجحي، ويتمتع هذا المصرف بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية وتم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957 بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يرتكز إلى المبادئ المصرفية الإسلامية بشكل

أساسي وهو يلعب دوراً أساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلا معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.

ويعمل مصرف الراجحي في قطاعات ومجالات مختلفة وهو ما يزال في نمو مستمر من خلال تنويع الدخل وتطوير قطاع الاستثمار والمجموعة المصرفية للشركات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، كما يواصل المصرف تطوير البرامج والمشاريع المصرفية مع التركيز على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية والمنتجات الائتمانية بهدف توفير خدمات مصرفية واستثمارية مبتكرة لاسيما الأعمال المصرفية الإلكترونية وقد عمل المصرف أيضا في عدد من المشاريع الحكومية الإلكترونية بالتعاون معا العديد من الجهات الرسمية. (رحال و نادية بلوغي، 2014)

2- تعريف مصرف الراجحي

هو مصرف سعودي يقع في مدينة الرياض يمارس نشاطه بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 ومدرج في السوق المالية السعودية تحت رمز RjHI120.

يعتبر مصرف الراجحي أكبر مصرف اسلامي في العالم بأصول تبلغ قيمتها 808 مليار ريال سعودي (216 مليار دولار أمريكي) ورأس مال مدفوع قدره 40 مليار ريال سعودي (11مليار دولار أمريكي) وموظفين يزيد عددهم على 20.000 موظفا. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

3- الشركات التابعة والفروع الدولية لمصرف الراجحي

سنتطرق في هذا الفرع لنقطتين هما الشركات التابعة لمصرف الراجحي والفروع الدولية التابعة له وتتمثل فيما يلي:

3-1- الشركات التابعة للمصرف الراجحي

3-1-1- شركة الراجحي المحدودة بماليزيا:

مصرف اسلامي مؤسس في ماليزيا ويتخذ منها مقراً له ومرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013.

3-1-2- شركة الراجحي المالية:

شركة مساهمة سعودية مغلقة مرخصة من هيئة السوق المالية لمزاولة أعمال الأوراق المالية من وساطة وتداول وإدارة الأصول وتقديم الاستشارات والترتيبات والحفظ.

3-1-3- شركة الإدارة والتطوير للموارد البشرية:

شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.

3-1-4- شركة تدير العقارية:

شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري لمصرف الراجحي عن طريق نقل وحفظ سندات ملكية العقارات باسمها نيابة عن المصرف، وتحصيل إيرادات بعض العقارات التي يبيعها مصرف الراجحي، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية وتقديم خدمات التوثيق لتسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.

3-1-5- شركة إمكان للتمويل:

شركة مساهمة مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، تقدم خدمات التمويل المصغر للمستهلكين والتأجير التمويلي وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3-1-6- شركة توثيق:

شركة مساهمة مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، تقدم خدمات تسجيل عقود التأجير التمويلي لتنظيم بيانات العقود وتبسيط إجراءات التقاضي.

3-1-7- شركة الحلول الرقمية العالمية (نيوليب)

شركة مساهمة مقفلة مملوكة للمصرف لغرض مزاولة الأعمال الفنية في الخدمات المالية وأنظمة السداد الرقمية والتسويات المالية.

13-1-8- **شركة إجادة للنظم المحدودة:**

شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة مملوكة للمصرف تقدم خدمات متخصصة وعلمية وخدمات تقنية الاتصالات والمعلومات وخدمات تحليل الأنظمة، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية للإدارة العليا.

3-2- **الفروع الدولية:** بالإضافة إلى الفرع الرئيسي توجد فروع خارج السعودية لبنك الراجحي وتتمثل فيما يلي:

3-2-1- **مصرف الراجحي فرع الأردن:**

فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية، ويقدم خدمات التمويل والمصرفية والاستثمارات، كما يزاول أنشطة استيراد وتجارة المعادن والأحجار الثمينة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب الأنظمة المصرفية المعمول بها.

3-2-2- **مصرف الراجحي فرع الكويت:**

فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

3-2-3- **مصرف الراجحي فرع ماليزيا:**

قام مصرف الراجحي في 05 فبراير 2007 بالافتتاح الرسمي لمصرف الراجحي في ماليزيا ليكون أول مصرف عربي يعمل في جنوب آسيا، وقد بنى المصرف حضوراً قوياً بافتتاح 12 فرعاً لتعمل بشكل أولي في كوالا لامبور العاصمة وكلانج فاري، ويوجد حتى الآن 20 فرع في ماليزيا. (رحال و نادية بلوغي، 2014،الصفحة9)

الفرع الثاني: أهداف مصرف الراجحي والقواعد الأساسية لعمله

يسعى مصرف الراجحي دائماً لتحقيق أهداف رئيسية تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية متميزة تتوافق مع الشريعة الاسلامية ويعتمد المصرف على مجموعة من القواعد الأساسية التي تشكل الأساس لعملياته وتوجهه نحو الابتكار والتميز وفي هذا الفرع سنتناول الأهداف الرئيسية لمصرف الراجحي والقواعد التي تحكم عمله.

1- **أهداف مصرف الراجحي:**

تتمثل اهدافه في:

- القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.
- تطبيق النظام الأساسي للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية.
- تطبيق قرار مجلس الوزراء تحت تاريخ المصرف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

2- القواعد الأساسية لعمل مصرف الراجحي:

يخضع عمل مصرف الراجحي لمجموعة من المبادئ الأساسية التي تُعد بمثابة الإطار الذي ينظم أنشطته المصرفية والاستثمارية، وتتجسد هذه المبادئ بشكل رئيسي في رؤية المصرف، رسالته، وقيمه. ويمكن تلخيص هذه النقاط على النحو التالي:

أ-الرؤية: تتمثل رؤية مصرف الراجحي كما وردت في تقريره السنوي "أن نكون مؤسسة مصرفية رائدة وموثوقة تقدم حلولا مالية مبتكرة لتحسين جودة الحياة للناس في كل مكان "

من خلال تحليل الرؤية، يمكننا ملاحظة أن المصرف يسعى بشكل مستمر للحفاظ على مكانته الريادية في مجال الصيرفة الإسلامية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، عبر فروعه والشركات التابعة له المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. كما يظهر التزام المصرف بتطوير وابتكار حلول مصرفية واستثمارية تتماشى مع التطور التكنولوجي العالمي، خاصة في مجالات إدارة الأعمال والمال. وأخيراً، تُبرز رؤية المصرف حرصه على أداء واجباته ومسؤولياته الاجتماعية في جميع المواقع التي يعمل بها، سواء من خلال فروعه أو شركاته التابعة. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

ب- الرسالة: تمت صياغة رسالة مصرف الراجحي كالتالي:" أن نكون أكثر البنوك نجاحًا محليا وعالميا من خلال خدمات متميزة ورسائل تقنية حديثة وموظفين أكفاء ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية"

يلاحظ القارئ في رسالة البنك التميز الواضح في دوره الريادي في مجال الصيرفة الإسلامية على الصعيدين المحلي والعالمي، ويظهر أنه على المسار الصحيح لتحقيق هذا

الهدف. اذ يعتبر المصرف أكبر مصرف إسلامي في العالم وفي المملكة العربية السعودية، كما تؤكد الرسالة التزام المصرف بتقديم خدمات وتقنيات مبتكرة، وتوفير فريق من الموظفين المتميزين لضمان أفضل تجربة لعملائه، وفي الختام، يوضح المصرف التزامه بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياته المصرفية. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

ج. القيم: من أجل تحقيق المكانة الأولى والمفضلة للمصرف في المملكة العربية السعودية، عمل على تثبيت العديد من القيم التي توجهه في سبيل ذلك، وقد أوضح هذه القيم دائما في مقدمة تقاريره السنوية وهي كالتالي:

النزاهة والشفافية: يحرص المصرف على الإفصاح الكامل عن جميع عملياته المصرفية والاستثمارية بشفافية وأمانة تامة، حيث أن النزاهة والشفافية هما ركيزتان أساسيتان في هويته كبنك إسلامي. ويضع المصرف هذه القيم في مقدمة أولوياته عند اتخاذ أي قرار، سواء كان على مستوى فروعه أو الشركات التابعة له، مؤكدًا التزامه الدائم بالمبادئ التي تعزز الثقة والصدق في تعاملاته.

الشغف بخدمة العملاء: يعمل المصرف على فهم احتياجات عملائه وتلبيتها، حيث يسعى إلى تقديم حلول مبتكرة تساعدهم على تحقيق أهدافهم. عندما تتخطى الخدمة توقعاتهم، يشعر العملاء بأنهم في المكان الصحيح، مما يبني علاقة قوية ويعزز الثقة المتبادلة.

التواضع: يتحلى المصرف بروح التواضع فكرا وممارسة في كل ما يقوم به.

الابتكار: يسعى الى رعاية الافكار وتشجيع الابداع للحصول على أفضل النتائج.

رعاية المجتمع: يساهم المصرف في بناء غد أفضل. (الراجحي، 2018،الصفحة6)

المطلب الثاني: تقديم البنك الإسلامي الأردني

يعد البنك الإسلامي الأردني نموذجا للبنوك الإسلامية في الأردن والذي يعتمد في نشاطه على مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وللتعرف عليه أكثر سنتطرق من خلال هذا المبحث الى تعريفه وأهدافه دون أن ننسى نشأته.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والبنكية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وباشر عمله في 1979/9/22 برأس مال مدفوع لم يتجاوز المليونين دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار. كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في الأول من شهر جويلية لعام 2010.

يقدم البنك خدماته البنكية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (80 فرعا و28 مكتبا) والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية، إضافة الى مكتب البنود، كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 256 جهازا. ويعمل في البنك الإسلامي حوالي 2440 موظفا وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية وذلك حسب إحصائيات سنة 2019، واستطاع البنك أن ينمو نموا متصلا وسريعا، وان يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، اذ ستطاع تقديم خدمات بنكية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجا متميزا في الاقتصاد الإسلامي، وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال. (الأردني ا.)

الفرع الثاني: ماهية البنك الإسلامي الاردني

سنحاول في هذا الفرع تعريف البنك وبعدها التطرق الى أهدافه وفروعه.

1- تعريف البنك الإسلامي الأردني :

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست في عمان- بالمملكة الأردنية الهاشمية وسجلت بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28 تحت رقم 124 وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقا لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم 13 لسنة 1978 والذي حل محله القانون رقم

62 لسنة 1985 والذي تم الغاؤه بموجب قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 الساري المفعول اعتبارا من 2000/08/02، الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية وفي 2019/05/ تم تعديل هذا القانون. (البنك الاسلامي الأردني، 2023،الصفحة38) .

2- النطاق الجغرافي للبنك الإسلامي الأردني

يمتلك البنك الإسلامي الأردني 76 فرعا و29 مكتب منتشرة في جميع أنحاء المملكة نذكر بعض منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): فروع البنك الاسلامي الأردني

الادارة العامة /الفرع	العنوان	الهاتف	عدد الموظفين
الإدارة العامة	د ار الثقافة الشميساني/عمان	+ 96265677377 + 9625666325	768
فرع العقبة	شارع العرار/العقبة	+96232014315 +96232014317	23
فرع صويلح	شارع الأميرة راية/عمان	+96265341563 +96265359789	16
فرع المفرق	شارع الملك فيصل /المفرق	+96226231974 +96226230371	24
فرع الزرقاء	شارع الملك حسين /الزرقاء	+96253981401 +96253984667	32
فرع جبل التاج	شارع الحاووز/عمان	+96264752300 +96264755644	16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي التاسع والثلاثون للبنك انظر الملحق رقم (03)

3- أهداف البنك الإسلامي الأردني

من بين الأهداف التي يطمح البنك لتحقيقها هي:

– أخذ أثر التغير المؤكد للعوامل المؤثرة على البيئة المحيطة بالبنك، ومراعاة الظروف الاقتصادية، وكذلك التطورات التي شهدها العالم والمنطقة العربية، وما لذلك من تأثير على الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

– مراعاة المنافسة الشديدة بين المصارف العامة في الأردن وتعزيز القدرة التنافسية بما يضمن زيادة الحصة السوقية في القطع المصرفي ولا سيما مع المصارف الإسلامية، حيث يتكون القطاع المصرفي الأردني حاليا من 20 مصرفا، اربعة منها اسلامية.

– المحافظة على تحقيق عوائد متوازنة للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية والموظفين.

– التنويع في مصادر الأموال واستخداماتها من جهة والتنويع في مصادر الايرادات من جهة أخرى بهدف تقليل المخاطر.

– السعي الى طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات العملاء، واحتياجات السوق المصرفي، وذلك بعد أخذ الموافقة الشرعية عليها، والسعي الدؤوب لابتكار المزيد من المنتجات والاستمرار في تلبية متطلبات السوق من الخدمات والتي تواكب التطور التكنولوجي.

– الاستمرار بالالتزام بالحوكمة، وتحسين نوعية الموجودات، وادارة المخاطر ومراقبة الامتثال. (البنك الاسلامي الأردني، 2023،الصفحة38)

الفرع الثالث: نشاط البنك الإسلامي الأردني

يقدم البنك العديد من الخدمات البنكية، التمويلية الاستثمارية والاجتماعية المتنوعة، كما تتنوع فيه مصادر الأموال.

1- الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني:

يقوم البنك في سبيل تحقيق غاياته بالأعمال التي تمكنه من تحقيق تلك الغايات وذلك عن طريق تقديم العديد من الخدمات المتمثلة في الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني (الأردني، 2025)

1-1- **الخدمات البنكية:** تتمثل فيما يلي:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة؛
- الاعتمادات المستندية
- وليصات التحصيل
- خطابات الضمان
- خدمات التحويل
- شراء وبيع العملات الأجنبية
- تأدية الشيكات
- تلقي الاكتتاب في أسهم الشركات
- القيام بدور الوكيل في بيع وشراء الاسهم
- البطاقات المصرفية
- مركز البوندد
- الخدمات الإلكترونية

1-2- **خدمات تمويلية واستثمارية:** تتمثل فيما يلي:

- المشاركة
- المضاربة
- بيع المرابحة
- التأجير التمويلي والمنتهي بالتمليك
- الاستثمار في العقارات
- البيع بالتقسيط
- المساومة
- الاستصناع

1-3- **الخدمات الاجتماعية:**

تتمثل في:

- تقديم القروض الحسنة
- تمويل الحرفيين والمهنيين
- البحث العلمي والتدريب المهني
- تقديم التبرعات
- صندوق التأمين التبادلي
- رعاية شؤون القرآن الكريم
- المشاركة في فعاليات المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية؛

2- **مصادر الأموال في البنك الإسلامي الأردني:**

تنقسم مصادر أموال البنك إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

2-1- المصادر الداخلية:

تتمثل فيما يلي:

2-1-1- رأس المال الدفوع: بلغت قيمته في 2023/12/31 و 2024/12/31مبلغ 200 مليون دينار موزعا على 200 مليون سهم، قيمة السهم الواحد الإسمية دينار أردني واحد.

2-1-2- الاحتياطات:

تتمثل في:

أ) **احتياطي قانوني:** يمثل المبالغ المتجمعة في هذا البنك ثم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين، وقدر سنة 2023 ب 130 مليون دينار، مع العلم أنه قدر سنة 2024 ب 140 مليون دينار.

ب) **احتياطي اختياري:** تمثل المبالغ المتجمعة فيما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة، حيث يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة، ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح، ويقدر ب 74 مليون دينار، وقد بلغ سنة 2024 مبلغ 84 مليون دينار.

ج) **احتياطي خاص:** تمثل المبالغ المتجمعة فيما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين، وهي غير موجودة سنة 2023 وكذلك بالنسبة لسنة 2024.

د) **احتياطي مخاطر مصرفية عامة:** يمثل احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات البنك الممولة من أمواله الذاتية وفقا لتعليمات البنك، وهي معدومة سنتي 2023 و2024.

هـ) **احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية:** قدر سنتي 2023 و22022ب 4 مليون دينار.

2-1-3- **الأرباح المدورة:** قدرت ب 126 مليون دينار عام 2023 و 128 مليون دينار سنة 2024.

2-2- المصادر الخارجية:

المتمثلة فيما يلي:

2-2-1- **الودائع الجارية وتحت الطلب:**

تتضمن حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية وحسابات العملاء، بالنسبة لحسابات البنوك والمؤسسات المصرفية فقد قدرت قيمتها في 2023/12/31 بمبلغ 12 مليون دينار و 66 مليون دينار في سنة 2024، أما بالنسبة لحسابات العملاء الجارية وتحت الطلب فقد قدرت قيمتها في 2023/12/31 و2024/12/31 بمليار دينار.

2-2-2- **حسابات الاستثمار المطلقة**

من هذه الحسابات ما يلي:

أ) حسابات التوفير: قدرت قيمتها نهاية 2023 مبلغ 649 مليون دينار، وقدرت في نهاية 2024 مبلغ 680 مليون دينار.

ب) حسابات خاضعة لإشعار: كانت قيمتها بنهاية عام 2023 ب 25 مليون دينار، و34 مليون دينار نهاية عام 2024

ج) ودائع لأجل: بلغت سنتي 2023 و 2024 قيمة 3 مليار دينار.

2-2-3- **حسابات الاستثمار المقيدة:** قدرت قيمتها في نهاية سنة 2023 ب 187 مليون دينار، و229 مليون نهاية سنة 2024.

2-2-4- حسابات الاستثمار بالوكالة: قدرت قيمتها سنة 2023 ب 74 مليون دينار، و58 مليون سنة 2024.

المبحث الثاني: تحليل تطبيقي لتجربتي بنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على تجربة هذين البنكين في تمويل القطاع الزراعي، مع الوقوف عند حجم التمويل الموجه، وأهمية هذه التجربة في دعم التنمية الزراعية في كل من السعودية والأردن.

المطلب الأول: تمويل المصارف الاسلامية محل الدراسة للقطاع الزراعي

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع تمويل القطاع الزراعي، من طرف بنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه البنوك من سنة 2010 إلى غاية سنة2023.

الفرع الأول: واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي

سنحاول في هذا الفرع تبيان واقع تمويل بنك الراجحي السعودي للقطاع الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2.2): تمويلات بنك الراجحي لقطاع الزراعة خلال الفترة (2010-2023)

السنة	إجمالي التمويلات (ألف ريال)	تمويلات لقطاع الزراعة (ألف ريال	نسبة تمويلات قطاع الزراعة إلى إجمالي التمويلات
2010	120064667	1674734	%1.39
2011	140395619	109589	%0.08
2012	171941487	172733	%0.10
2013	186813225	721652	%0.39
2014	205939960	688026	%0.33
2015	210217868	637071	%0.30
2016	224994124	613499	%0.27
2017	233535573	1464247	%0.63
2018	231758206	467960	%0.20
2019	249682805	340974	%0.14
2020	315712101	539561	%0.17
2021	452830657	478209	%0.11
2022	568338114	689565	%0.12
2023	594204806	1489504	%0.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي

وفيما يلي الشكل رقم (2-1) الذي يمثل تطور التمويلات الممنوحة من طرف البنك محل الدراسة لقطاع الزراعة بالمملكة العربية السعودية، سواء من حيث قيمتها الاجمالية أو نسبتها من إجمالي التمويلات، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي.

الشكل (02-01): التطور الإجمالي ونسب التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي من طرف البنك الراجحي خلال الفترة (2010-2023)

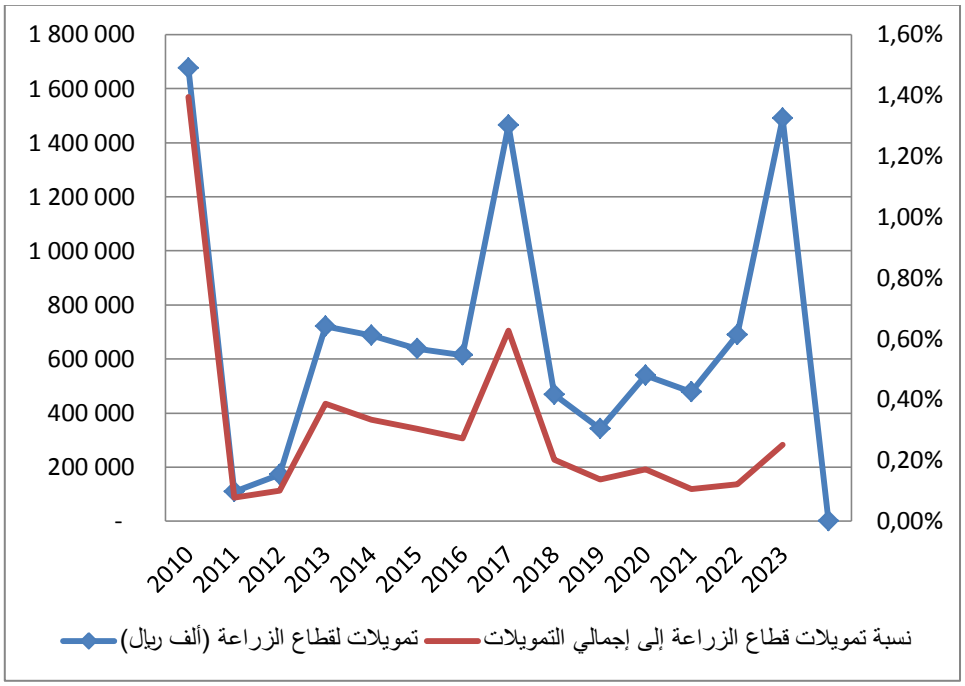

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (2-2)

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (2-2) أن بنك الراجحي يتمتع بقدرة تمويلية معتبرة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتمويلات المقدمة من طرفه حوالي 3906429212 ، وقد تراوحت هذه التمويلات بين 120064667ريال سعودي كأدنى مستوى في سنة 2010 و 594204806 ريال سعودي سنة 2023،مما يعكس ديناميكية واضحة في نشاط البنك التمويلي، يشير هذا التنوع الى أن بنك الراجحي يعد أحد أهم الفاعلين في السوق المصرفي السعودي، حيث يواصل توجيه موارده لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الزراعي بما يتماشى مع التوجهات الوطنية الهادفة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي وتعزيز الأمن الغذائي.

وبالحديث عن التمويلات الممنوحة من طرف البنك لقطاع الزراعة الذي من شأنه دعم تحقيق الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية والذي يوضحه المنحنى البياني المستند الى الجدول والمتمثل في الشكل رقم (2-1)، يتضح أن التمويلات قد شهدت تذبذبا ملحوظا

بين الارتفاع والانخفاض، مما يعكس تفاعل البنك مع متغيرات داخلية وخارجية أثرت على توجهات التمويل في هذا القطاع الحيوي.

ففي بداية الفترة وتحديدا سنة 2010 بلغ إجمالي التمويلات الزراعية1674734الف ريال سعودي، وهو ما يعد مستوى معتبرا نسبيا، ويرجع ذلك الى اهتمام نسبي بالقطاع الزراعي خلال تلك المرحلة في ظل توفر سيولة مالية مريحة، مقارنة بالسنوات التالية اذ سجل انخفاض ملحوظ في سنة 2011 ليصل الى 109589 ألف ريال سعودي فقط، نتيجة لتحول استراتيجي نحو قطاعات أسرع دورانا للربح مثل العقار والاستهلاك، إضافة إلى ضعف الحوافز الاستثمارية في الزراعة، وقد استمر هذا الانخفاض النسبي حتى سنة2013حيث شهدت سنتي 2011 و2012 مستويات متدنية من التمويل، بسبب تزايد حدة المخاطر المناخية، وغياب أنظمة التأمين الزراعي الفعالة، الى جانب التخلف النسبي في اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الانتاج، كلها عوامل أسهمت في تراجع جاذبية القطاع الزراعي أمام المؤسسات التمويلية، لكن ما بين سنتي 2013 و2015، لوحظ من المنحنى ارتفاع تدريجي من قيمة التمويلات الموجهة للقطاع الزراعي، وقد بلغت ذروتها سنة 2017 بما يزيد عن 613 ألف ريال سعودي، ويرجع هذا التحسن الى المبادرات الحكومية الداعمة للزراعة والأمن الغذائي ضمن "رؤية السعودية2030 "التي بدأت ملامحها تظهر على مستوى السياسات البنكية، غير ان هذه الزيادة لم تستمر، حيث عادت التمويلات إلى الانخفاض مجددا خلال السنوات اللاّحقة، مسجلة أدنى مستوياتها سنة 2018 (حوالي 467960 ألف ريال سعودي)، تزامنا مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية معقدة، أبرزها أسعار النفط وما تبعه من تغيرات في أولويات التمويل.

وبعد سنة 2019 بدأت التمويلات تشهد نوعا من الاستقرار، حيث تراوحت بين 340947الف ريال سعودي و689565 ألف ريال سعودي سنة 2022، مع تسجيل ارتفاع طفيف سنة 2023 ليصل الى 1489504 ريال سعودي، نتيجة لتحسن ظروف السوق

الزراعي نسبيا، وظهور برامج تمويل مشتركة بين الحكومة والمؤسسات البنكية لدعم الأمن الغذائي.

أما من حيث نسب التمويل الزراعي الى اجمالي التمويلات فيتضح لنا من المنحنى البياني، أن البيانات تشير الى تفاوت واضح يعكس التقلب في أولويات التمويل لدى البنك فقد بلغت هذه النسبة أقصاها سنة 2010 عند 1.39% مما يدل على تركيز نسبي على هذا القطاع في بداية الفترة، قبل أن تتراجع بشكل لافت سنة 2011 الى 0.08% فقط، وهو ما يمثل تحولا كبيرا في توجهات التمويل، ناتج عن تطبيق أنظمة رقابة مصرفية أكثر تشددا، حدت من مرونة منح التمويلات للقطاعات عالية الحساسية مثل الزراعة.

خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2017، تراوحت النسبة بين 0.10% و 0.63 %، حيث سجلت هذه الأخيرة سنة في سنة 2017، ويحتمل أن تكون ناتجة عن تمويل مشروع زراعي كبير أو توجه نحو دعم هذا القطاع.

منذ سنة 2018، ورغم تسجيل ارتفاع تدريجي في اجمالي التمويلات الممنوحة من طرف البنك، الا أن نسبة التمويل الموجه للزراعة لم تواكب هذا الارتفاع، اذ بقيت في حدود منخفضة لم تتجاوز 0.20 % في أغلب السنوات، ويعني أن هذا التمويل الزراعي لم يكن من أولويات البنك في هذه المرحلة، حيث فضل توجيه موارده الى قطاعات أخرى أكثر ربحية أو أقل مخاطرة.

بشكل عام ورغم التذبذب في التمويل، فإن الاتجاه العام يعكس حرص البنك على الابقاء على حد أدنى من الدعم للزراعة، وإن لم يصل هذا الدعم إلى مستويات تمكن من إحداث تحول نوعي في أداء القطاع، مما يدعو الى التفكير في آليات تمويلية مبتكرة وموجهة تضمن استفادة الزراعة من الإمكانات التمويلية المتاحة لدى المؤسسات التمويلية.

الفرع الثاني: واقع تمويل البنك الاسلامي الأردني للقطاع الزراعي

سنحاول في هذا الفرع تبيان واقع تمويل البنك الاسلامي الأردني للقطاع الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تمويلات البنك الإسلامي الأردني لقطاع الزراعة خلال الفترة (2010-2023)

السنة	اجمالي التمويلات (ملايين الدنانير)	تمويلات لقطاع الزراعة (ملايين الدنانير)	نسبة تمويلات قطاع الزراعة الى اجمالي التمويلات
2010	1250.4	1.8	%0.14
2011	1364.5	2.1	%0.15
2012	2092.9	1.7	%0.08
2013	2197.6	2.7	%0.12
2014	2292.0	6.4	%0.28
2015	2669.3	11.9	%0.45
2016	2718.2	25.0	%0.92
2017	2724.7	28.0	%1.03
2018	2790.1	25.5	%0.91
2019	3022.7	30.3	%1.00
2020	3509.2	39.9	%1.14
2021	3760.2	41.9	%1.11
2022	3925.2	42.3	%1.08
2023	2925.2	44.7	%1.14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني

وفيما يلي الشكل رقم (2-2) الذي يوضح تطور إجمالي التمويلات الممنوحة من طرف البنك الإسلامي الأردني لقطاع الزراعة ونسبها من إجمالي التمويلات في إطار تحقيق الأمن الغذائي ودعمه خلال الفترة (2010-2023).

الشكل (02-02): التطور الإجمالي ونسب التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي من طرف البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2010-2023)

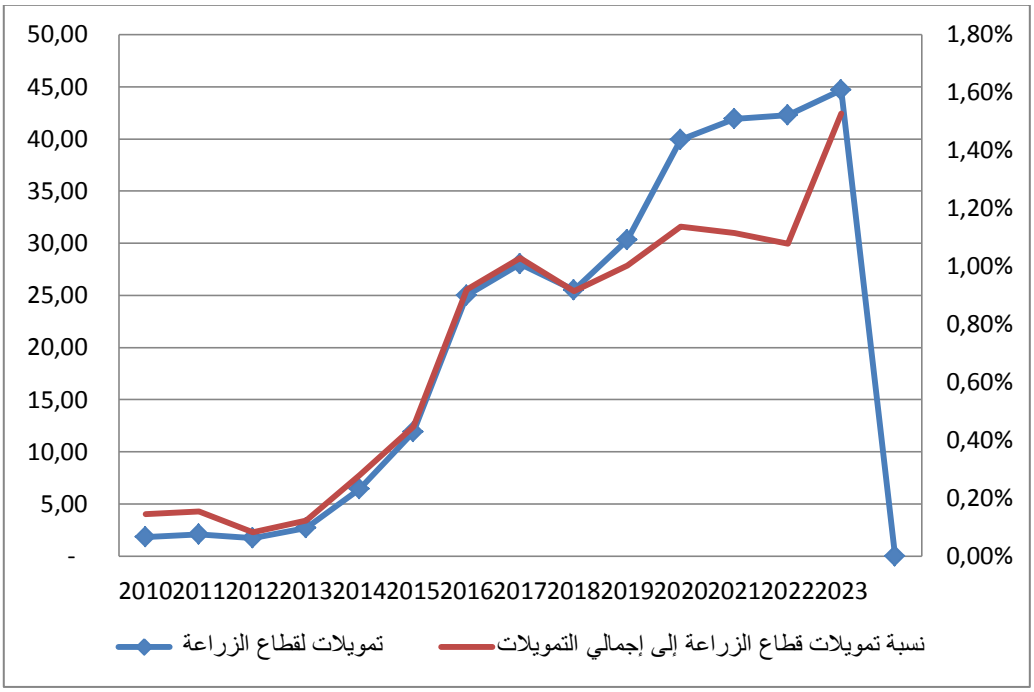

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (2-3)

يظهر الجدول رقم (2-3) المتعلق بإجمالي التمويلات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2010-2023) اتجاها تصاعديا ملحوظا يعكس التوسع المستمر في النشاط التمويلي للبنك، ففي سنة 2010 بلغت القيمة الإجمالية للتمويلات حوالي 1250.4 مليون دينار أردني، لتصل في سنة 2022 إلى 3925.2 مليون دينار أردني، أي بزيادة تقدر بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال 13سنة، حيث أنها هذه الزيادة كانت ناتجة عن توجه استراتيجي لتعزيز دور البنك في دعم القطاعات الإنتاجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي خاصة الزراعة والصناعات التحويلية.

✍ ويلاحظ من خلال الأرقام الواردة أن معدل التمويلات قد عرف زيادات تدريجية منتظمة من سنة إلى أخرى حيث ارتفع معدل التمويلات إلى 2092.9 مليون دينار لأول مرة سنة 2012 واستمر في الارتفاع ليصل الى 2790.1 مليون دينار أردني سنة 2018، ثم

تخطى حاجز 3 مليون دينار سنة 2019، وشهدت السنوات الأخيرة زيادات معتبرة، أهمها بين 2020 و2021 حيث ارتفعت التمويلات من 3509.2مليون دينار أردني إلى 3760.2 مليون دينار أردني.

أما أعلى نسبة نمو سنوي فقد سجلت في سنة 2012 مقارنة ب 2011، حيث ارتفعت التمويلات من 1364.5 مليون دينار أردني إلى 2092.9 مليون دينار أردني، ما يعكس توسعا كبيرا في السيولة الموجهة للقطاعات الإنتاجية في تلك السنة،

حيث أن هذا النمو المتواصل لم يكن مجرد توسع كمي، بل يدل أيضا على جودة الأداء المصرفي والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى، خاصة وأن البنك نجح في المحافظة على هذا الاتجاه رغم التحديات الاقتصادية.

أما بخصوص التمويلات الممنوحة للقطاع الزراعي من قبل البنك الإسلامي الأردني بهدف تحقيق الأمن الغذائي فيوضح لنا المنحنى البياني المتمثل في الشكل رقم (2-2)أن التمويلات الزراعية قد عرفت مسارا تصاعديا واضحا، فقد بدأت بمستوى متواضع سنة 2010 بمبلغ 1.8 مليون دينار أردني ، حيث كان تركيز البنك منصبا على القطاعات التقليدية كالإسكان والتجارة ، بينما ظل القطاع الزراعي في الهامش نتيجة ضعف الطلب وتحديات السوق، وواصلت التمويلات الزراعية الارتفاع تدريجيا لتصل إلى 44.7 مليون دينار أردني سنة 2023 ،مدفوعة بتوسع شبكة البنك في المحافظات الريفية ، وتزايد ثقة المزارعين بمنتجات التمويل الإسلامي ، إلى جانب إدراك البنك المتنامي لدور الزراعة في تعزيز الأمن الغذائي.

✍ ويلاحظ أيضا من المنحنى البياني أن السنوات الأربع الأولى من الفترة المدروسة (2010-2013) تميزت بقيم تمويلية محدودة تراوحت بين 1.7 و 2.7 مليون دينار أردني، وهو ما يعكس تحفظا عاما في سياسة الإقراض اتجاه هذا القطاع، بسبب ضعف التسهيلات القانونية، وغياب الحوافز الحكومية في ذلك الوقت، لكن مع حلول سنة 2014 بدأ المنحنى في تسجيل ارتفاع ملحوظ اذ ارتفعت التمويلات إلى 6.4 مليون دينار أردني بعد أن أطلق

البنك برامج تمويل صغيرة موجهة للمزارعين الأفراد، خاصة في المناطق المستهدفة بمشاريع التنمية الريفية.

وفي سنة2015، تضاعفت التمويلات لتصل إلى 11.9 مليون دينار أردني نتيجة إدخال صيغ تمويلية جديدة أكثر انسجاما مع طبيعة الدورة الزراعية، مثل "الإجارة الموصوفة في الذمة "و"التمويل بالسلم"، مما زاد من جاذبية منتجات البنك لدى العاملين في المجال الزراعي، خصوصا في ظل تزايد الدعوات الرسمية لدعم مشاريع الأمن الغذائي، ومن سنة 2016 فصاعدا، يظهر المنحنى مسارا أكثر حدة في الصعود، اذ تجاوزت التمويلات الزراعية حاجز 25 مليون دينار أردني، مع وجود استقرار نسبي عند مستويات مرتفعة.

ويلاحظ من المنحنى البياني أن أعلى مبلغ سجل سنة 2023 قدر ب 44 مليون دينار أردني، ما يعكس تطورا نوعيا في تمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاع الزراعي والحفاظ على مستوى معين من الأمن الغذائي، سواء على مستوى القيم المطلقة أو من حيث الانتظام في التخصيص

أما بخصوص نسب تمويل القطاع الزراعي من إجمالي التمويلات فيعكس المنحنى البياني المتمثل في الشكل رقم (2-2) مسارا تصاعديا، يبرز انتقال الزراعة من هامش الأولويات إلى موقع أكثر حضورا ضمن التوجهات التمويلية للبنك، فقد بدأت النسبة عند 0.14% سنة 2010، في ظل هيمنة القطاعات التقليدية على محفظة التمويل وغياب المبادرات التحفيزية للقطاع الزراعي، ثم تراجعت إلى 0.08% سنة 2012 نتيجة التركيز المؤقت على تمويل التعافي الاقتصادي في قطاعات استهلاكية وخدمية.

لكن اعتبارا من سنة 2015، سجلت النسبة تحسنا ملحوظا حيث بلغت 0.45%، وهو ما تزامن مع إطلاق منتجات تمويلية مرنة تلائم خصوصية النشاط الزراعي، وشهدت النسبة قفزة نوعية في سنة 2017 إلى 1.03% مدفوعة بانخراط البنك في برامج وطنية داعمة لسلاسل القيمة الزراعية.

بلغت النسبة ذروتها في سنة 2020عند 1.14%، في سياق تأثر السوق بجائحة كورونا، حيث أعيد توجيه جزء من التمويلات نحو القطاعات الحيوية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي، أما في سنة 2021 فقد استقرت عند 1.11%، حيث نتج عن هذا الاستقرار دعم مشاريع زراعية متوسطة الحجم، وفي سنة 2022، انخفضت النسبة بشكل طفيف إلى 1.08% بسبب ارتفاع تمويل قطاعات أخرى كالتكنولوجيا والخدمات الطبية، رغم ثبات التمويل الزراعي من حيث القيمة.

وفي سنة 2023، عادت النسبة للارتفاع مجددا إلى 1.14%، وهذا ما يعزى إلى تعزيز الشراكة بين البنك الإسلامي الأردني ومؤسسات تنموية حكومية في مجال الزراعة، وهذا ما يبرز التزام البنك بتوسيع تمويلاته نحو القطاع الزراعي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى سعيه لتنويع مصادر التمويل وتقليل التركز في القطاعات التقليدية.

المطلب الثاني: مقارنة بين البنكين محل الدراسة (بنك الراجحي والبنك الإسلامي الأردني) في تمويل القطاع الزراعي

شهدت الفترة (2010–2023) تطورا ملحوظا في أنماط تمويل القطاع الزراعي من قبل المؤسسات المصرفية الاسلامية في العالم العربي ،وعلى رأسها بنك الراجحي في المملكة العربية السعودية والبنك الاسلامي الاردني، ورغم اشتراك البنكين في الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية الا ان حجم ونمط التمويل الزراعي قد اختلف بينهما نتيجة لتباين اولويات السياسات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في كلا البلدين ، وانطلاقا من أهمية ابراز هذه الفروقات بصورة دقيقة سيتم في الفقرات التالية إجراء مقارنة سنوية تفصيلية بين أداء البنكين وبالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): المقارنة بين البنكين محل الدراسة في مجال تمويل القطاع الزراعي

السنة	تمويلات بنك الراجحي لقطاع الزراعة (ألف ريال سعودي)	تمويلات بنك الراجحي لقطاع الزراعة (مليون دولار أمريكي)	تمويلات البنك الأردني لقطاع الزراعة (مليون دينار أردني)	تمويلات البنك الأردني لقطاع الزراعة (مليون دولار أمريكي)
2010	1674734	0.4526	1.8	2.54
2011	109589	0.0292	2.1	2.96
2012	172733	0.0461	1.7	3.81
2013	721652	0.1950	1.7	3.81
2014	688026	0.1835	6.4	9.02
2015	637071	0.1724	11.9	16.78
2016	613499	0.1658	25.0	35.25
2017	1464247	0.3957	28.0	39.48
2018	467960	0.1247	25.5	35.96
2019	340974	0.0909	30.3	42.73
2020	539561	0.1438	39.9	56.26
2021	478209	0.1276	41.9	59.08
2022	689565	0.1839	42.3	59.65
2023	1489504	0.3971	44.7	63.03

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل (02-03): مقارنة بين تمويلات البنكيين بالدولار الامريكي

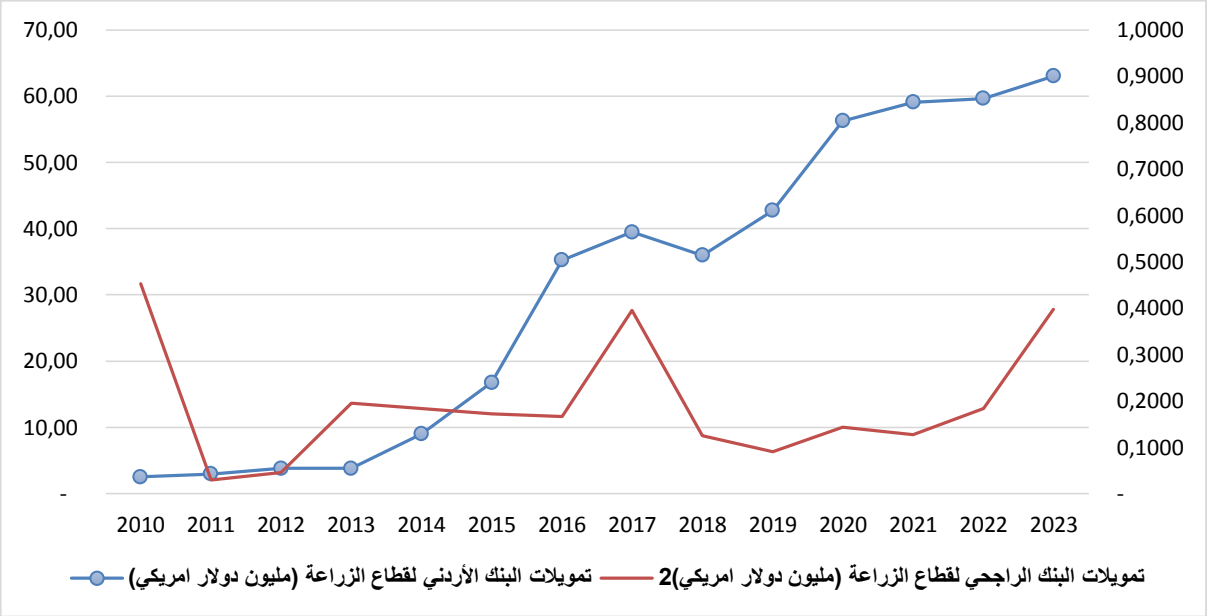

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-03)

المرحلة الأولى (2010-2011):

في هذه المرحلة بلغ متوسط تمويل بنك الراجحي للزارعة حوالي0.24 مليون دولار مقابل 2.75 مليون دولار للبنك الإسلامي الأردني، أي بفارق يزيد عن 2,5 مليون دولار يرجع هذا الفرق إلى طبيعة الاقتصاد الاردني الذي يعتمد على الزراعة كمورد محلي لتعزيز الأمن الغذائي في ظل محدودية الموارد الطبيعية، مما دفع البنوك لتبني سياسات دعم الزراعي أكثر نشاطا، أما الاقتصاد السعودي فتمحوره حول النفط والخدمات جعل الزراعة قطاعاً ثانوياً، ما انعكس على قرارات التمويل لدى بنك الراجحي.

المرحلة الثانية (2012-2013):

بلغ متوسط تمويل بنك الراجحي خلال هذه المرحلة نحو 0.12 مليون دولار، بينما بلغ متوسط تمويل البنك الإسلامي الأردني 3.11 مليون دولار، أي بفارق يقارب 3مليون دولار، ويظهر هذا استمرار البنك الأردني في توجهه التمويلي الزراعي مدفوعاً ببرامج

حكومية لدعم المزارعين الصغار في حين بقي الراجحي في منحى محدود، ربما لتوجهه نحو القطاعات الاكثر ربحية كالعقار والتمويل الاستهلاكي.

المرحلة الثالثة (2014-2015):

شهدت هذه المرحلة قفزة كبيرة في تمويل البنك الاسلامي الاردني الذي سجل متوسطا قدره 12.90مليون دولار مقارنة ب 0.18 دولار فقط لبنك الراجحي ما يعني فجوة بلغت حوالي 12,72مليون دولار، هذه الطفرة التمويلية تعكس سياسة استباقية للأردن في تعزيز الاكتفاء الذاتي، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، في حين لم يسجل بنك الراجحي أي تحول نوعي في استراتجيته التمويلية للزراعة.

المرحلة الرابعة (2016-2017):

ارتفع متوسط تمويل البنك الاسلامي الاردني إلى 37.37 مليون دولار في مقابل 0.28 مليون دولار فقط لبنك الراجحي، بفارق مذهل يتجاوز 37.09 مليون دولار، من المحتمل ان هذه الفترة شهدت برامج شراكة بين البنك الاردني ومؤسسات الدولة أو منظمات تنموية دولية لدعم الزراعة، في وقت واصل فيه الراجحي اتباع سياسة تمويل حذرة تجاه هذا القطاع.

المرحلة الخامسة (2018-2019):

خلال هذه المرحلة، واصل البنك الاسلامي الأردني دعمه الكبير للقطاع الزراعي بمتوسط 39.35مليون دولار مقابل 0.11 مليون دولار لبنك الراجحي، أي بفارق يقارب 39.24 مليون دولار هذه الفترة تؤكد ثبات السياسة التمويلية لدى البنك الاردني، حيث تحولت الزراعة إلى مسار تمويلي استراتيجي، بعكس بنك الراجحي الذي استمر في اعتباره قطاعاً غير محوري.

المرحلة السادسة (2020-2021):

تأثرت هذه المرحلة بجائحة كورونا ما دفع البنك الإسلامي الأردني لرفع تمويله إلى متوسط 57.67 مليون دولار، بينما لم يتجاوز تمويل بنك الراجحي 0.14 مليون دولار أي

بفارق تخطى 57.53 مليون دولار، تعكس هذه الأرقام إدراكاً متزايداً في الأردن لأهمية الزراعة في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية، بينما بقي تأثير الجائحة محدوداً على سياسة تمويل الزراعة لدى بنك الراجحي.

المرحلة السابعة (2022-2023):

وصل متوسط تمويل البنك الاسلامي الأردني إلى 61.34مليون دولار في حين بلغ تمويل الراجحي 0.29 مليون دولار فقط، بفارق هائل قدره أكثر من 61 مليون دولار يشير هذا إلى أن البنك الاسلامي الأردني رسخ التزامه التمويلي تجاه الزراعة باعتبارها ركيزة للأمن الغذائي الوطني، خاصة في ظل التحديات البيئية وندرة الموارد الطبيعية في الأردن، في حين لم يشهد تمويل بنك الراجحي للقطاع الزراعي تطورا ملموسا، رغم التحولات المتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية فيما يخص مجال الأمن الغذائي.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن البنكين الإسلاميين محل الدراسة (بنك الراجحي السعودي، البنك الإسلامي الأردني) قد انخرط بشكل فعال في دعم القطاع الزراعي، كل ضمن بيئته الاقتصادية والتنظيمية الخاصة فقد عمل كل منهما على تلبية احتياجات الفاعلين في المجال الزراعي، بما يسهم في تعزيز الإنتاج وتحقيق الاستقرار في هذا القطاع الحيوي.

ورغم اختلاف حجم الاقتصاد والمناخ الاستثماري بين السعودية والأردن، فإن التجربتين أبرزت التزاماً واضحاً بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ويمكن القول إن مساهمة هذين البنكين تمثل نموذجاً للتكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية مما يجعل من تجربتهما مرجعاً مهماً عند دراسة تمويل الزراعة في الاقتصاد الإسلامي.

خاتمة

خاتمة :

تؤدي المصارف الإسلامية دورًا محوريًا وواعدًا في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تمويل القطاع الزراعي، الذي يُعد من أهم القطاعات الاستراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإسلامية. وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التمويل الإسلامي، إذا ما وُظّف بفاعلية، يمكن أن يكون أداة تنموية قوية قادرة على دعم الزراعة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الأمن الغذائي على المستويين المحلي والعالمي.

تمتلك المصارف الإسلامية أدوات تمويلية مرنة ومتعددة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتراعي في ذات الوقت خصوصية القطاع الزراعي، بما في ذلك طبيعته الموسمية ودرجة المخاطر المرتفعة المصاحبة له. ومن خلال استعراض وتحليل تجربتي البنك الإسلامي الأردني وبنك الراجحي، تبيّن وجود توجه واضح لدى هذه المؤسسات نحو دعم القطاع الزراعي، عبر منتجات تمويلية مثل السلم، والمضاربة، والمشاركة، والاستصناع، وغيرها من الصيغ التي توفر حلولًا تمويلية تتناسب مع احتياجات المزارعين.

وعلى الرغم من التحديات التي لا يمكن إنكارها، كضعف البنية التحتية الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتذبذب العوائد، إلا أن الدراسة أثبتت وجود إرادة مؤسسية لدى بعض المصارف الإسلامية لتجاوز هذه العقبات وتوسيع قاعدة التمويل الموجه للزراعة. غير أن نسبة هذا التمويل لا تزال دون الطموح، خاصة عند مقارنتها بنسب التمويل الموجهة إلى قطاعات أخرى كالعقار أو الصناعة أو الخدمات، مما يستدعي ضرورة التدخل من صناع القرار لوضع سياسات تمويلية أكثر تحفيزًا للقطاع الزراعي.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية لن يتأتى إلا من خلال شراكة فاعلة بين المصارف الإسلامية، والحكومات، والمؤسسات المعنية بالزراعة والتنمية، بحيث يتم توجيه جزء أكبر من التمويلات نحو دعم الإنتاج الزراعي المحلي، وتوفير الحوافز للمصارف التي تساهم في هذا التوجه. كما أن تطوير بيئة تشريعية

وتنظيمية ملائمة، وتبني استراتيجيات واضحة ومستدامة للتمويل الزراعي الإسلامي، سيُعزز من قدرة هذه المصارف على أداء دورها الحيوي بكفاءة وفاعلية.

وبناءً عليه، فإن النهوض بالأمن الغذائي في العالم الإسلامي لن يكون مجرد خيار، بل هو ضرورة استراتيجية تستوجب من المصارف الإسلامية أن تنتقل من دور الممول التقليدي إلى دور الشريك التنموي، الذي يصوغ مستقبلًا غذائيًا أكثر أمنًا واستدامة.

أولاً: الفرضيات

الفرضية الأولى: تساهم البنوك الإسلامية في دعم الأمن الغذائي من خلال توجيه تمويلاتها نحو المشاريع الزراعية والإنتاج الغذائي بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- الفرضية صحيحة

وذلك لأن تمويل البنوك الإسلامية الموجه للمشاريع الزراعية وفق مبادئ الشريعة يعزز بشكل مباشر إنتاج الغذاء ويُسهم في تحقيق الأمن الغذائي. وهذا الدعم المالي يمكّن الفلاحين من تطوير مواردهم وزيادة الإنتاجية بشكل مستدام. بالتالي تُعتبر الفرضية صحيحة لكون التمويل الإسلامي أداة فعالة في دعم الأمن الغذائي.

الفرضية الثانية: صيغ السلم والمزارعة والمساقاة من أبرز الصيغ لدعم الإنتاج الزراعي.

- الفرضية مرفوضة.

حيث لا يمكن القول إن صيغ السلم والمزارعة والمساقاة تُعد من أبرز الصيغ لدعم الإنتاج الزراعي، إذ أن تطبيقها في الواقع يبقى محدودًا بسبب تعقيدات التنفيذ وغياب الأطر المؤسسية المناسبة.

وعليه، تُرفض الفرضية لعدم كفاية هذه الصيغ في دعم الإنتاج الزراعي بشكل فعّال في الوقت الراهن.

ثانياً: النتائج:

النتائج النظرية

– الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توافر الغذاء، بل يشمل أيضًا إمكانية الحصول عليه، واستقراره، وجودته، حيث يعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي.

- تقوم البنوك الإسلامية على أسس تشجع الاستثمار الحقيقي والإنتاج، ما يجعلها أكثر قدرة على دعم قطاعات كالفلاحة والصناعات الغذائية.

- صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة الزراعية تتيح تمويل المشاريع الفلاحية دون تحميل المزارعين فوائد ربوية.

- البنوك الإسلامية تموّل مراحل متعددة من سلاسل القيمة الغذائية من الإنتاج (تمويل البذور، المعدات، الأسمدة)، إلى التوزيع (تمويل النقل والتخزين)

- ضعف الوعي لدى بعض المزارعين بأدوات التمويل الإسلامي.

- قلة المنتجات التمويلية المتخصصة الموجهة للقطاع الزراعي والغذائي.

- عدم وجود تنسيق كافٍ بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات المعنية بالأمن الغذائي.

النتائج التطبيقية

- شهدت تمويلات البنك الإسلامي الأردني نموا متسارعاً في دعم قطاع الزراعة، حيث ارتفعت من 2.54 مليون دولار سنة 2010 إلى 63.03 مليون دولار سنة 2023، وهو ما يمثل زيادة تفوق 24 ضعفاً خلال الفترة المدروسة.

- حافظ بنك الراجحي على مستويات تمويل متدنية جداً لقطاع الزراعة، حيث لم تتجاوز أعلى قيمة تمويلية له 0.4526 مليون دولار في سنة 2010، ولم تُسجَّل زيادات معتبرة لاحقاً، ما يشير إلى غياب أولوية هذا القطاع ضمن استراتيجياته التمويلية.

- ساهم البنك الإسلامي الأردني بشكل كبير في دعم الأمن الغذائي داخل الأردن، وذلك من خلال زيادة التمويل الموجه للقطاع الزراعي. هذا الدعم أصبح مهم جداً خاصة مع التحديات التي أثرت على توفر الغذاء بسبب الأزمات الإقليمية والعالمية.

- مساهمة بنك الراجحي في دعم القطاع الزراعي وبالتالي الأمن الغذائي كانت محدودة جداً خلال الفترة 2010-2023.

- يظهر الفرق بين تمويلات البنكين فجوة تمويلية تؤثر على التنمية الزراعية في السعودية مقارنة بالأردن. فرغم أن السعودية بلد ذو قدرات مالية كبيرة، إلا أن توجيه التمويل الزراعي ظل ضعيفاً جداً في نموذج بنك الراجحي، مما يستدعي إعادة النظر في أولويات التمويل الإسلامي في المملكة.

- يمكن اعتبار تجربة البنك الإسلامي الأردني نموذجاً ناجحاً يُحتذى به في دمج مبادئ الصيرفة الإسلامية مع أهداف التنمية المستدامة والأمن الغذائي. كما يمكن التوصية بتعميم هذه التجربة على البنوك الإسلامية في دول أخرى، خاصة في الخليج العربي.

- تؤكد هذه الدراسة الميدانية أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون أداة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي، بشرط أن يتم توجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها الزراعة.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

على أساس النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح بعض التوصيات وهي:

- يجب على البنوك الإسلامية تخصيص حجم معتبر من التمويلات لدعم القطاع الفلاحي والغذائي، باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي.

- ضرورة تبني آليات فعالة وواضحة في تمويل النشاط الفلاحي وفق صيغ التمويل الإسلامي كالمزارعة والمساقاة والمضاربة، بما ينسجم مع طبيعة النشاط الزراعي.

- الاستفادة من التجارب الرائدة للبنوك الإسلامية في الدول التي نجحت في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لتحقيق أمنها الغذائي.

- محاولة تقليص الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول على التمويل، من خلال وضع منصات رقمية تربط البنوك الإسلامية بالمنتجين الزراعيين مباشرة، وتسهّل عملية تقديم الطلبات ومتابعتها.

- تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة في المجال الزراعي، وإنشاء صناديق استثمارية إسلامية موجهة لدعم سلاسل الإنتاج الفلاحي والغذائي، مع التركيز على المنتجات الأساسية.

- ضرورة التنسيق بين البنوك الإسلامية ومختلف الفاعلين في منظومة الأمن الغذائي، من وزارات وهيئات عمومية وتنظيمات فلاحية، قصد توحيد الرؤى وتوجيه التمويلات نحو أولويات الأمن الغذائي الوطني.

أفاق الدراسة:

يُعتبر موضوع دور البنوك الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي من المواضيع الحديثة نسبيًا، والتي ما تزال تحتاج إلى دراسات معمّقة، خصوصًا في ظل التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي وتغير المناخ والضغوط الاقتصادية. وتُعد هذه الدراسة محاولة متواضعة للمساهمة في هذا المسار البحثي، من خلال التركيز على الإمكانيات التي تتيحها الصيرفة الإسلامية في تمويل الأنشطة الزراعية والغذائية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي السياق الجزائري، فإن تبني الصيرفة الإسلامية بعد سنة 2020 يُعد خطوة واعدة نحو تنويع مصادر التمويل، ما قد يُمكّن من دعم القطاع الفلاحي والإنتاج الغذائي، خاصة مع توفر أراضٍ زراعية شاسعة وإمكانيات طبيعية كبيرة. غير أن تفعيل هذا الدور يبقى مرهونًا بتوفير بيئة تنظيمية مناسبة، وتطوير منتجات مالية تتلاءم مع طبيعة الفلاحة الجزائرية، إلى جانب تعزيز التكوين والتوعية في مجال المالية الإسلامية لدى مختلف الفاعلين.

وعليه، فإن هذا المجال لا يزال مفتوحًا أمام الباحثين لدراسة مدى فاعلية الأدوات التمويلية الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي على المستويين الوطني والمحلي، مما يستدعي تبني مقاربات متعددة التخصصات، تجمع بين الاقتصاد، التمويل، والتنمية الفلاحية.

فيما يلي مجموعة من المواضيع التي يُقترح تناولها في أبحاث مستقبلية:

1- مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الأمن الغذائي عبر آليات الوقف والزكاة

2- دور البنوك الإسلامية في دعم الأمن الغذائي في ظل الأزمات العالمية (مثل جائحة كورونا أو أزمات سلاسل الإمداد)

3- إمكانية تطوير منتجات تمويل إسلامية مخصصة للأمن الغذائي في البنوك الإسلامية

4- تقييم فعالية برامج التمويل الزراعي الإسلامي في تحسين الإنتاج الغذائي المحلي

5- تفعيل الشراكة بين البنوك الإسلامية والتعاونيات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي

6-التمويل الإسلامي والتنمية الفلاحية في الجزائر

7- توفير الغذاء من خلال استغلال أراضي الوقف من قبل البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

1.الكتب:

1. ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، منار السبل في شرح الدليل ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،الإصدار 1 1996،الصفحة 212.

2. أحمد ابراهيم بك، المعاملات الشرعية المالية،القاهرة، مصر، 1963 الصفحة، 258.

3. أحمد صبحي عيادي، أدوات الاستثمار الاسلامية البيوع – القروض – الخدمات المصرفية. عمان، دار الفكر،2010،الصفحة 40.

4. احمد عبد العزيز المزيني، المرشد في احكام الزكاة الاسلامية ،الإصدار ، الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشرن1984،الصفحات37.36.35.

5. الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ الحرام من جمع أدلة الأحكام ،الإصدار 1، بيروت، لبنان، دار الفكر،1991،الصفحة171.

6. بن جار، مصارف الزكاة في الشريعة الاسلامية ،الإصدار 2، مؤسسة الرسالة، السعودية،، 2019،الصفحة15.

7. بن عزة اكرام، و بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، 2018،الصفحة81.

8. خالد بن عبد الرحمان الجريسي، سلوك المستهلك،مكتبة الملك فهد،الإصدار3، الرياض ،2008 ، الصفحة 42.

9. خير عبد الراضي، الهبة وأحكامها في الشريعة الاسلامية،جامعةالملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية،1980،الصفحة2.

10. حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الاسلامية دار وائل للنشر والتوزيع ،الإصدار 1، عمان، 2010،الصفحة95.

11. حسين محمد شمحان، و إسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود والمصاريف،دار صفاء للنشر والتوزيع،الإصدار1 ،عمان ،2011، الصفحة 160.

12. سليمان بن تركي التركي، بيع التقسيط وأحكامه، دار شبيليا،المجلد 1، 2014،الصفحات47.46.45.44.43.

13. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة لبنوك الاسلامية،دار النفائس،الإصدار1، الأردن، 2012،الصفحة12،11.

14. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الإصدار1، الأردن ن2012،الصفحة12.

15. عزي فخري، تمويل التنمية في الاسلام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000،الصفحة59.

16. فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقيةو الزيف،غيداء للنشر والتوزيع، الإصدار 2011،1،الصفحة84.

17. فليح حسن خلق، البنوك الاسلامية،جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006،الصفحة92

18. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية،الإصدار1 ،بيروت،2010،الصفحة53.

19. قادري الطاهر محمد، المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول،مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع،الإصدار1، لبنان:،2014، الصفحة29.

20. فاطمة بكدي، و رابح حمدي، الأمن الغذائي والتمنية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2016،الصفحة41.

21. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة ،الكويت،1988،الصفحة82.

22. محمد الطاهر الهاشمي، المصاريف الاسلامية والمصاريف التقليدية، منشورات الجامعة، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر،ليبيا 2010،الصفحة125.

23. محمد بن ابراهيم التويجري وآخرون، موسوعة الإدارة العربية الاسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإصدار 5مصر ،2004،الصفحات403.404)

24. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي. دار وائل للطباعةوالنشر والتوزيع 2001، الصفحة92.

25. محمد حسين عبد الكريم حلي، المصارف الاسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية،دار بغدادي للكتب والنشر والتوزيع، الإصدار 1 ،2019 الصفحة 180.

26. محمد سليم ،وهبة،كامل حسين، المصارف الاسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، بيروت لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان ،2011 ،الصفحة 17.

27. محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الاسلامي والنظم المشابهة في العالم العربي،2006،الصفحة4.

28. محمد محمود العلجوني، البنوك الاسلامية ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008،عمان ،الصفحة 252.

29. محمود الحسين، ووآخرون، الأسس النظرية والتطبيقات العملية ،دار المسيرة،الإصدار 1،عمان،2016، الصفحة 42.

30. نوري عبد الرسول الفاقانيالمصرفية الاسلامية أسس النظرية وإشكالية التطبيق. عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2011،الصفحة179.

31. نوري عبد الرسول نوري الخاقاني، المصرفية الاسلامية، دار اليازوري ،الأردن،2011،الصفحة185.

32. موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة، المغني،دار عالم الكتب، الإصدار 1،القاهرة، 1985 الصفحة ،572.

- **.الأطروحات:**

33. أمينة بن خرناجي، و يوسف بركاندور، التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، جامعة فرحات عباس، الجزائر.،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2016،الصفحة 7.

34. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها دراسة تحليلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة،2005،الصفحة12.11.

35. مبروك قويسي، الأمن الغذئي في الجزائر خلال الفترة2008-2018،. جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2023 ، الصفحات 31.30.29.28.

36. حمزة داودي ، تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الاسلامية على مواجهة الازمات دراسة مقارنة مع اتفاقية بازل، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2020،الصفحات66.65.

- **مجلات ومقالات علمية:**

37. جلال وفاء البدري،محمدين، دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2000، الصفحة45.

38. فاطمة رحال، و نادية بلوغي، واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل ،مصرف الراجحي الإسلامي نموذجا، مجلة الإقتصاد الإسلامية العالمية،2014،الصفحة9.

39. ماهر عزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل الاسلامية و أثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية،2010،الصفحة59.

40. محمد الصفا، صيغة الإجارة مع الوعد بالتمليك ودورها التنموي في التمويلات القطاعية ،المجلد 2022،6.

41. علي بلموشي ،دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2016،الصفحة102.

42. رباح سارة، صيغ التمويل الاسلامي نحو ثقافة مصرفية اسلامية دراسة حالة مصرف السلام الجزائر،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،2023،الصفحة566.

43. سعيدة بوفاغس، و سعاد بن ساعد، صيغ التمويل الاسلامي المزارعة والمغارسة والمساقاة نموذجا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية2021،قسنطينة،الصفحات 305-306.

44. سلاطنية بلقاسم، و عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي.، جامعةمحمد خيضر ،كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع،بسكرة،2009،الصفحة4.

45. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مرجع سابق، ص 16.15.14

46. عبد الرزاق معايزية، و سالم جمال، صيغ وأساليب التمويل الاسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية،2018 ،الصفحة 10.

47. علاء مصطفى أبو عجيلة، و علاء بسيوني عبد الرؤوف، المصرفية الاسلامية وصيغ التمويل والإستثمار،كلية التجارة جامعة الأزهر، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2025 الصفحة 123)

48. نورالهدى محمد، و نور الهدى حفصاوي، دراسة واقع الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة الدراسات والابحاث اقتصادية،العدد10 ، 2023 ، الصفحة 170)

49. علي مكيد، و فريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل الأمن الغذائي العالمي، كلية العلوم اللإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المدية 2010 ،الصفحة 02.

- **التقارير السنوية:**

50. التقرير السنوي لبنك الراجحي ،2018،ص6.

51. التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني ،2023، الصفحة38.

- **المواقع الالكترونية**

52. https://wwwjordanislamicbank.com (تم الإطلاع بتاريخ 2025/03/13)

53. https://www.jordanislamicbank.com (تم الإطلاع بتاريخ 2025/03/10)

.

ملاحق

ملحق رقم 01 : التقرير السنوي للبنك الراجحي

ملحق رقم 02 : القوائم المالية للبنك الراجحي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(ب) يوضح الجدول التالي المعلومات عن جودة الائتمان لعمليات التمويل المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر (تتمة):

	2023	2022
توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات		
درجة 1-3 / (Aaa - A3)	**6,079,559**	6,495,911
درجة (4-6) / (Baa1 - B3)	**36,762,364**	32,923,569
درجة -7 تحت الملاحظة (Caa1 - C)	**980,409**	100,734
منخفضة القيمة الائتمانية	**352,568**	356,506
إجمالي القيمة الدفترية	**44,174,900**	39,876,720

(أ) فيما يلي مخاطر تركز صافي التمويل والمخصصات ذات الصلة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

2023	عامل (الاف الريالات السعودية)	غير عامل (الاف الريالات السعودية)	مخصص الانخفاض في القيمة (الاف الريالات السعودية)	صافي التمويل (الاف الريالات السعودية)
الوصف				
الحكومي	33,772,658	-	-	33,772,658
التجاري	45,095,136	1,472,523	(760,074)	45,807,585
الصناعي	36,869,650	1,011,036	(993,776)	36,886,910
البناء والإنشاءات	7,812,382	9,976	(5,013)	7,817,345
المستهلك	431,198,630	1,454,446	(876,773)	431,776,303
الخدمات	22,724,169	318,850	(166,229)	22,876,790
الزراعة وصيد الأسماك	1,489,504	855	(503)	1,489,856
التمويل والتأمين والاستثمارات	14,640,139	526	(273)	14,640,392
أخرى	5,030,536	29,727	(16,041)	5,044,222
الإجمالي	598,632,804	4,297,939	(2,818,682)	600,112,061
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا وعلى مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض*	-	-	(5,907,255)	(5,907,255)
الرصيد	598,632,804	4,297,939	(8,725,937)	594,204,806

* يشمل المبلغ أرصدة المرحلة 3 التي لا تعاني من ضعف الائتمان

ملحق رقم 03 : التقرير السنوي للبنك الاسلامي الأردني

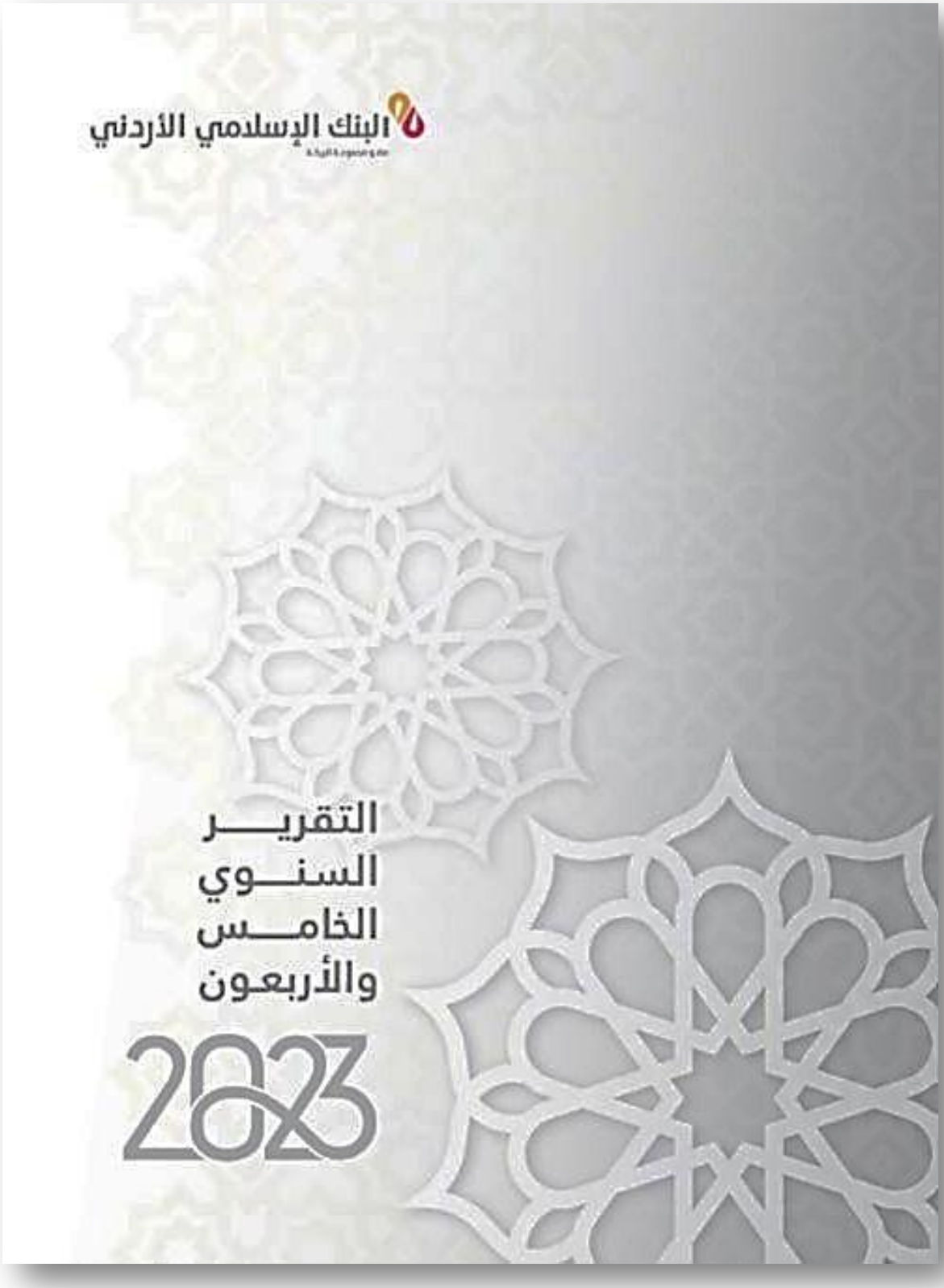

ملحق رقم 04 : القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني

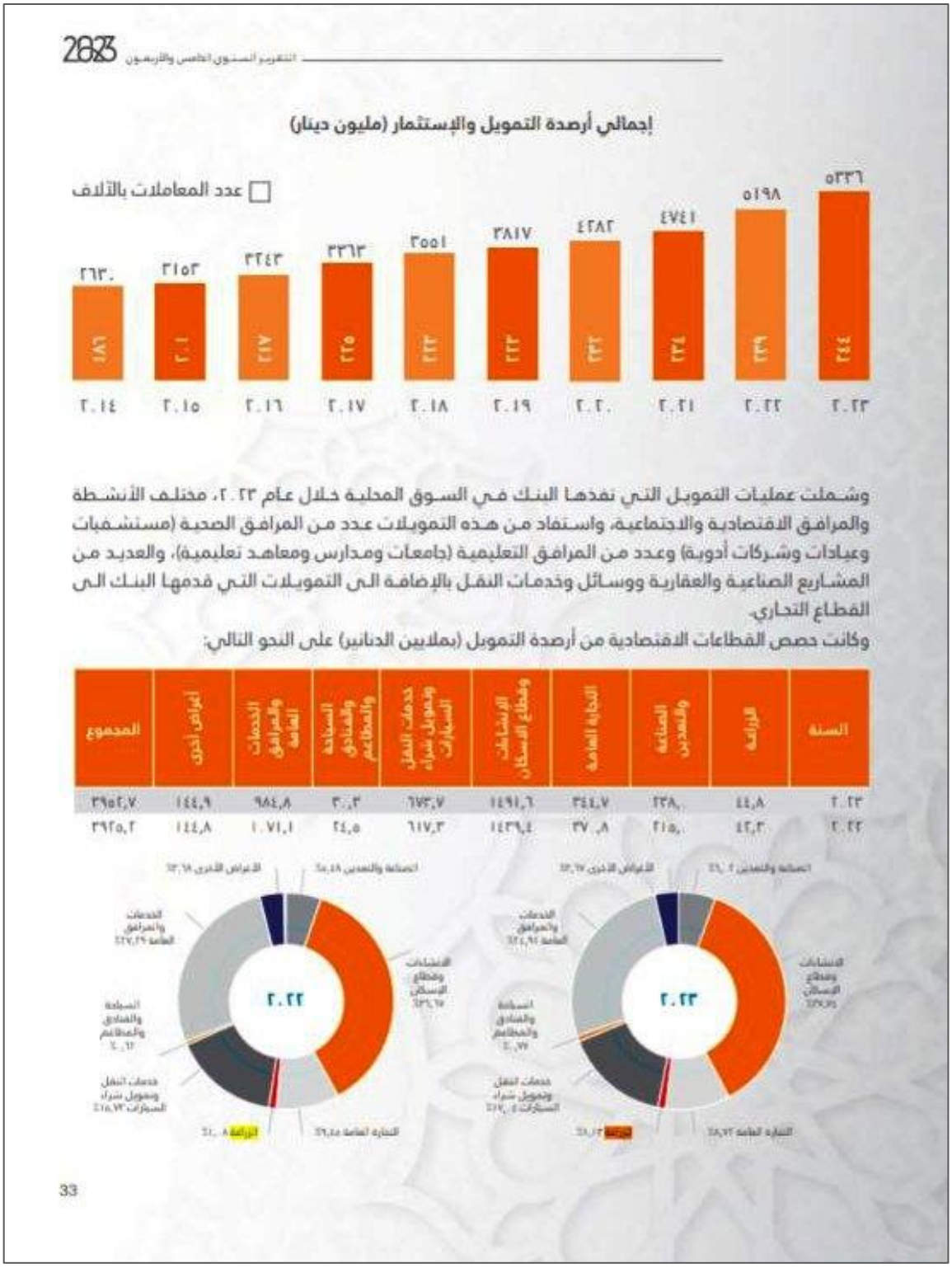

2023 التقرير السنوي الخامس والأربعون

إجمالي أرصدة التمويل والإستثمار (مليون دينار)

عدد المعاملات بالآلاف

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
عدد المعاملات بالآلاف	٢٦٣٠	٢١٥٣	٣٢٤٣	٣٣٦٣	٣٥٥١	٣٨١٧	٤٢٨٢	٤٧٤١	٥١٩٨	٥٣٣٦
	١٨٦	٢٠١	٢١٧	٢٢٥	٢٣٣	٢٣٣	٢٣١	٢٣٤	٢٣٩	٢٤٤

وشملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام ٢٠٢٣، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) وعدد من المرافق التعليمية (جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية)، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل وخدمات النقل بالإضافة الى التمويلات التي قدمها البنك الى القطاع التجاري.

وكانت حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل (بملايين الدنانير) على النحو التالي:

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	التجارة العامة	الإنشاءات وقطاع الاسكان	خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	السياحة والفنادق والمطاعم	الخدمات والمرافق العامة	أغراض أخرى	المجموع
٢٠٢٣	٤٤,٨	٢٣٨,٠	٣٤٤,٧	١٤٩١,٦	٦٧٣,٧	٣٠,٣	٩٨٤,٨	١٤٤,٩	٣٩٥٢,٧
٢٠٢٢	٤٢,٣	٢١٥,٠	٣٧,٨	١٤٣٩,٤	٦١٧,٣	٢٤,٥	١٠٧١,١	١٤٤,٨	٣٩٢٥,٢

33